الفصل الرابع

علاقة الفقهاء بالسلطان

٢- الجانب التطبيقي

المبحث الأول: جدلية العلاقة بين السياسي والديني

المبحث الثاني: مرغبات السلطان (المنح)

المبحث الثالث: مرهبات السلطان (المحن)

المبحث الرابع: النموذج في طرفي العلاقة (آ- نموذج السلطان)

المبحث الخامس: النموذج في طرفي العلاقة (ب- نموذج الفقيه)

obeikandl.com

obeikandl.com

المبحث الأول

جدلية العلاقة بين الديني والسياسي

منذ أن وجد الإنسان على هذه الأرض، وتعايش مع غيره من البشر. كانت له محرماته، وقادته الاجتماعيون، على الرغم من بساطة شكل هذه القيادة. أما محرماته، فتتمثل في نظام الطوطمية، الذي يكون عوضاً عن جميع المؤسسات الدينية والاجتماعية المفقودة، فما هو الطوطم؟

«... في العادة هو حيوان يؤكل لحمه مسالم، أو خطر مخيف، وفي النادر شجرة أو قوة طبيعية (مطر، ماء)، ذو علاقة خصوصية مع كامل العشيرة. فالطوطم هو أولاً الأب الأول للعشيرة، ومن ثم الروح الحامية لها، والمعين، الذي يرسل لها الوحي، والذي إذا كان خطراً يعرف أبناءه ويصونهم. ومن أجل ذلك يخضع أبناء الطوطم لالتزام مقدس، رادع ذاتياً، يقضي بأن لايقتلوا طوطمهم (يبيدون) وأن يستغنوا عن لحمه (أو عن أية متعة يقدمها)».[1]

إن الطوطمية مرحلة تاريخية مر بها الانسان أثناء تطوره الحضاري. فقد ورد في النص القرآني آيات عديدة تفيد أن الانسان في مرحلة ما، من تاريخه، وتبعاً لرسالة الرسول الذي تتحدث عنه الآيات، كان عابداً لقوى الطبيعة ولآلهة متعددة الأجناس، والأشكال.

لقد كان خطاب الأنبياء والرسل لأقوامهم، خطاب توحيدي، فيه إلغاء للآلهة

---

[1] فرويد، سيغموند. الطوطم والتابو، ترجمة بو علي ياسين، ط١ (اللاذقية: دار الحوار، ١٩٨٣) ص٢٣.

المتعددة التي يعبدونها، دون الله، وتصحيحاً للعقيدة المنحرفة المتمثلة بالشرك.

قال تعالى: ﴿وقالوا لاتذرن آلهتكم ولاتذرن وداً ولا سواعاً، ولايغوث ويعوق ونسرا﴾.[1]

لذا نجد أن الله سبحانه وتعالى يرسل الرسل عندما تنحرف عقيدة المجتمع. قال تعالى: ﴿إذ قال لأبيه وقومه ماهذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون ۞ قالوا وجدنا آباءنا لها عابدين ۞ قال لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلال مبين﴾.[2]

إلا أن العقيدة المنحرفة، لاتقف عند حد عبادتها للأصنام، بل وصلت إلى درجة تأليه الملوك، «الملك هو الذي يسير العالم. وليس على شعبه أن يشكره فحسب من أجل المطر ونور الشمس، اللذين يجعلان ثمار الأرض تنمو، بل أيضاً من أجل الريح التي تعيد السفن إلى شواطئها، ومن أجل ثبات الأرض التي يقفون عليها. إن ملوك المتوحشين هؤلاء يجهزون بسلطة وافرة وبمقدرة يغبطون عليها، ولايحوزها غير الآلهة»..[3]

وفي القرآن تجربتان لرسولين، مع الملوك المستكبرين المتألهين. قال تعالى: ﴿ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم في ربه أن أتاه الله الملك إذ قال ابراهيم ربي الذي يحيي ويميت قال أنا أحيي وأميت، قال ابراهيم فإن الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب فبهت الذي كفر والله لايهدي القوم الظالمين﴾.[4]

أما فرعون فكان رد فعله عنيفاً تجاه دعوة موسى عليه السلام الموحدة، التي تدعو إلى عبادة إله غير فرعون، فحيناً كان ساخراً، وحيناً آخر متوعداً مهدداً لموسى عليه السلام. قال تعالى: ﴿وقال فرعون ياأيها الملأ ماعلمت لكم من إله غيري فأوقد لي ياهامان

---

[1] سورة نوح: ٢٣.

[2] سورة الأنبياء: ٥٢، ٥٣.

[3] فرويد. الطوطم والتابو، ص٦٦.

[4] سورة البقرة: ٢٥٨.

على الطين فاجعل لي صرحاً لعلي أطلع إلى إله موسى وإني لأظنه من الكاذبين﴾.[1]

إن العلاقة بين السياسي والديني قديمة، قدم التجمع البشري، فحيناً كانت صدامية، وحيناً آخر تبريرية، وحيناً تجتمع السلطتان بيد واحدة. ممثلة في ظاهرة الملك الإله، أو الرسول الحاكم، على الرغم من التباين الظاهر بين أيديولوجية كل من الملك الإله، والرسول الحاكم، لأن أهداف كل واحد منهم مغايرة تماماً، لاهداف الآخر. بل يحاول كل طرف إنهاء الآخر لاعتباره خصماً له، فاختلفت طرق الإنهاء التي اتبعها الملوك الآلهة، ضد الأنبياء والرسل، بين التهجير والإبعاد، وبين القتل والاضطهاد المستمر. أما طرق الأنبياء فكانت سلمية تحاول بناء القاعدة العريضة من الجماعة، المؤمنة بالتوحيد والمساواة، والعدل... علماً أن تجارب الأنبياء التي نجحت في التغيير الاجتماعي قليلة جداً، إذا لم تكن نادرة قياساً، لعدد الأنبياء والرسل وللفترة الزمنية الطويلة التي عاشتها التجربة الانسانية، وخير تمثيل لسيادة دولة العقيدة في الجماعة البشرية، دولة النبي محمد ﷺ وخلفائه الراشدين من بعده، فهي التجربة الوحيدة التي انتقلت فيه دعوة الرسول إلى بناء الدولة، ومادامت الدعوة المحمدية، خاتمة الرسالات السماوية إلى الأرض، فهذا يعني أن العقل البشري، والحالة الاجتماعية التي وصل إليها الإنسان عبر تطوره الاجتماعي الطويل، بإمكانه الربط بين الدعوة والدولة، وإقامة الدولة على أسس عقيدية، توحيدية، مع ماتقتضيه، الدولة السياسية من اجتهادات بشرية، تصيب وتخطئ.

فتحول بذلك الديني إلى السياسي، أو التلازم والتعاون بينهما، وربما تم الدمج بينهما قديماً (الإله الملك)، وحديثاً الرسول الحاكم، أو الفقيه الحاكم في مرحلة الخلفاء الراشدين، إلا أنه تم الانقسام بين العلم والحكم في المرحلة الأموية.

---

[1] سورة القصص: ٣٨.

«... إن مجتمع دولة الدعوة المحمدية زمن الخلفاء الراشدين كان يتألف من منزلتين فقط: كان الأمراء والعلماء فريقاً، والجند والرعية فريقاً آخر، ولا شيء غير هذين الفريقين يستحق أن يوضع في منزلة خاصة. وعندما قامت دولة (السياسة) مع معاوية أصبح الأمراء فريقاً والعلماء فريقاً آخر (في القمة) وأصبح الجند فريقاً والرعية فريقاً آخر (في القاعدة). وقد تطور الوضع خلال العصر الأموي في اتجاه قيام انقسام عمودي لهرم المجتمع يجعل من الأمراء والجند أي المجتمع السياسي كما كان يؤمنذ (الدولة) فريقاً، ومن العلماء والرعية أو المجتمع المدني (القوى المعارضة) فريقاً آخر».[1]

فبعد هذا الانقسام الذي حدث بين العلماء والأمراء، نحن أمام سلطتين، ولو أن الثانية، لاتمثل مفهوم السلطة بشكلها الدستوري. فهي ند مباشر للسلطة السياسية التي تحكم بالقوة، معتمدة عليها في تنفيذ برنامجها، وحفظ مصالحها، أما السلطة الدينية، فتعتمد على رأيها، وتأثيره في الجموع الشعبية، التي ترى أن مايقوله الفقيه، هو الحق والصواب، ويزداد هذا الاعتقاد، كلما كان صاحب السلطة الدينية، بعيداً عن الشبهات، مخلصاً، منسجماً مع مايحمل من عقيدة، وفكر، ولهذا يراه السياسي، خطراً على السلطة لأنه يمثل الشعب، وقوة الشعب، فيحاول مهادنته، أو إقصاءه، أو استمالته بالمغريات لأن «منطق الدولة يقوم على الالتزام بالطاعة لها وعلى استمرارها في احتياز السلطة. وذلك هو حالها الجوهري بما هم (القوة) الأساسية. و(أهل الدين) أيضاً، بما هم (قوة موازية)، يطلبون الأمرين كليهما: يطلبون (الطاعة) لله والرسول، ويطلبون (السلطة) للدين. والعلماء أو (جماعاتهم) هم بطبيعة الحال، الذين يمثلون هذه السلطة».[2]

---

[1] الجابري، محمد عابد. العقل السياسي العربي، ص٣٣٠-٣٣١.

[2] جدعان، فهمي. المحنة بحث في جدلية الديني والسياسي في الاسلام، (عمان: دار الشروق ١٩٨٩)، ص٣٣٥، ٣٣٦.

إن للسلطان وظيفته الاجتماعية، فلابد من ضبط وإدارة المجتمع، وإشاعة الأمن في الداخل والدفاع عنه في الخارج. وهذه الوظيفة تتطلب استمرار الاستقرار الاجتماعي للجماعة، ويحرص على الاستقلال بالسلطة وعلى حريته في الحركة. وفي ذلك انضباط وتوحد للرعايا في السلوك.

أما الديني، فيسعى إلى الحرية لكل الأفراد، ضمن الحدود المسموح بها دينياً، فيحاول بذلك التخفيف من سطوة الحاكم، وإعادته إلى جادة الصواب، في حال انحرافه، وربطه بالقيم الاجتماعية والدينية، التي تحذر من الاستبداد والظلم والفردية، وبالتالي استطاع الفقيه أن ينصب نفسه مراقباً على سلوك الحاكم، ومدى شرعية هذا السلوك مع حدود، وضوابط، وأحكام الشريعة، التي هو أمين على تنفيذها.

لقد كانت تجربة العز بن عبد السلام مع السلطان آنذاك، خير دليل على القوة الشعبية التي يمتلكها الفقيه، فعندما خرج من القاهرة، خرج أهلوها خلفه، مما جعل السلطان في وضع لايحسد عليه، اضطره إلى استرضائه وتنفيذ ما أمر به العز بن عبد السلام.

تعود أهمية رأي الفقيه في سلوك الحاكم، سواء كان مبرراً له، أو معادياً له إلى كونه إماماً في العبادات، إذ أن أغلب الشعب، يقلده في أمور الدين - خاصة العامة - ويعتبره حجة في ذلك، فما يحلله فهو حلال، ومايحرمه فهو حرام، وذلك ضمن حدود الكتاب والسنة، أما في الأمور المستجدة فاجتهاده يعتبر ملزماً لمن يتبعه في تقليد مذهبه في العبادات.

يقف كل من السلطان والفقيه على أرض مرتفعة وبينهما قاسم مشترك، هو المجتمع الذي يتعاملان معه، كل بطريقته، وبأدواته، وبذلك نكون أمام ثالوث لايمكننا تجاهل أحد أطرافه (السلطان - المجتمع - الفقيه) فالأول صاحب أفعال، والثالث صاحب أقوال وآراء، ولابد من أن يقوم الصراع، أو التعاون، بين الفعل

والقول في ساحة المجتمع.

وهكذا فإن وجود الوظيفتين - السياسية والدينية - في كل المجتمعات ضروري، لأن المجتمع، بلا حاكم، لايستطيع الاستمرار، وكذلك غياب المفكر، أو المنظر الديني سوف يؤثر على إنسانية الانسان في تعامله مع الحاكم، وطرفا العلاقة غايتهما الانسان، ومشكلات الانسان فمن غير الممكن غياب أحد طرفي العلاقة، ومن الممكن اجتماع الحكمة والقوة في يد واحدة، على الرغم من قلة هذا الاجتماع في تاريخ التجمع البشري.

وبالتالي لايمكن لأحد الطرفين، تجاهل الآخر، أو إبعاده، فالمحاولات التي قام بها السلطان للتخلص من سلطة الفقيه، لأن له ثقلاً جماعياً، لم يكتب لها النجاح (جاليلو مع الكنيسة، أحمد بن حنبل مع المأمون..).

أما الحركات السياسية التي اعتمدت رأي الفقه المنحرف في سلوكها، كي تتخلص من الحاكم الظالم من وجهة نظرها، كالخوارج، أو القرامطة، لم تستطع تحقيق هدفها. بل كان سبباً في إبادتها، وتلاشيها تاريخياً، لأن الحاكم قاتلها بشرعية اجتماعية وبوجوب إخماد نار الفتنة وسيادة الاستقرار في الجماعة.

فطرفا العلاقة، الفقيه، السلطان، لايستطيعان تجاهل بعضهما البعض، أو إبادة طرف لحساب طرف آخر، إلا أن السياسي يستطيع ممارسة كل أنواع القهر على الفقيه، كالسجن، والضرب، والاقامة الجبرية والمنع من التدريس والافتاء، وهذه الأخيرة، هي أقسى أنواع العذاب والقهر الذي أصاب الفقهاء، لأن الفقيه يرى سبب وجوده واستمراريته الاجتماعية في التدريس والافتاء، لأنهما مصدر قوته فإذا جرد منهما صار ضعيفاً، كفرد من أفراد الرعية، وعلى نقيض هذا الفقيه، نجد فقهاء يبررون ممارسات الحاكم مهما كانت، بفتاوى ذات صبغة شرعية، فهؤلاء الفقهاء كلهم نمط واحد سواء كانوا منافقين، أم أنها لجأوا إلى هذا الموقف تحت ضغوط قوة الحاكم ولن يغفر لهم ذلك لأنه لا طاعة إلا في المعروف.

فقد روى أن يزيد بن عبد الملك أحضر «أربعين شيخاً شهدوا له ما على الخلفاء حساب ولا عذاب».[1]

لكن ثقافة وعلم الحاكم، لهما أكبر الأثر، في تقريب الفقهاء، والعلماء وأصحاب الخبرة والرأي، من صاحب اتخاذ القرار، فيسود على الأغلب التعاون والنصح، والمشورة بين الطرفين. ولقناعة الحاكم بأن استشارة هؤلاء هي السبيل الوحيد لعدم الوقوع في الخطأ.

وما فتوحات الاسكندر الأكبر الذي كان تلميذاً لأرسطو، إلا تنفيذاً لرؤيا أستاذه أرسطو السياسية، وطموحاته في توحيد العالم القديم بقيادة مقدونيا. فكان الفيلسوف هنا صانعاً للقرار، ومخططاً لإيديولوجيا سلطانية.

أما في عصر الخلافة الراشدة، فكانت العلاقة بين العلماء والأمراء متوحدة في قائد وحاكم الأمة. لأن الأمراء كانوا علماء بنفس الوقت، ثم حدث الانقسام بين العلماء والأمراء في بداية العهد الأموي، لكن عمر بن عبد العزيز، قام بتقريب الفقهاء والمحدثين، وطالب الحسن البصري بنصيحته وبيان صفات الحاكم العادل لأنه صاحب خلفية علمية فقهية، عرف بها في المدينة المنورة، عندما كان والياً عليها.

ثم كانت تجربة أبي يوسف الذي ألف كتاب الخراج لأمير المؤمنين هارون الرشيد. مبيناً فيه أصول السياسة المالية في الاجتماع الاسلامي.

إلا أن بعض الفقهاء والمثقفين، لاقوا أشد أنواع الاضطهاد فمنهم من مات في السجن مسموماً، والآخر شرد وطرد وبيع في سوق النخاسة، وثالث سجن حتى غير رأيه في قضية كونية، ورابع ضرب وسجن لأكثر من عشر سنوات، وخامس حرقت كتبه وحرمت من التداول. وآخرون هجروا، وأجبروا على الهجرة،

---

[1] عطوان، حسين. الفرق الاسلامية في بلاد الشام في العصر الأموي. (بيروت: دار الجيل، ١٩٨٦)، ص٧٦.

فاختاروا بين التشرد، أو الذل الفكري من أجل العيش فذلك عندما يعمل المثقف مع جهات غير شرعية، لاتحترم الفكر، بل تجعله جسراً لتحقيق مآربها السياسية، وخاصة إذا كانت معادية لسياسة البلد الذي هجر منه هذا العالم، الذي استمد شرعية ممارسته لعملية النقد من أصول شرعية، وردت في الكتاب والسنة، إنها مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فخيرية الأمة، مرتبط بأمرها بالمعروف، ونهيها عن المنكر، ومن أسباب الظلم والعدوان، الذي يصيب الأمة، تركها لواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

يمارس الحاكم سلطته بوسيلتين متباينتين الأولى: القمع لأن السلطة في جوهرها قمعية، لكنها لاتستطيع بالقمع وحده أن تحتفظ بسيادتها أو تحقق مشروعاتها، أو تحصل على مشروعيتها التي هي شرط ضروري لاستمرارها في مجتمع متوازن، أما الوسيلة الثانية: فهي المعرفة (الدينية - الدنيوية) التي تحقق مشروعية وجودها.

فالحاكم يدرك لا سلطة سياسية له، ولا مشروعية لحكمه، ولا إخضاع للمجتمع بغير امتلاكه للسلطة المعرفية المتمثلة بالفقيه وبالمثقف، ويرى ابن خلدون: «أن السيف والقلم كلاهما آلة لصاحب الدولة يستعين بها على أمره».[1]

و«... لاشيء كالرداء الديني يوفر للرئيس الدفء. والاحتماء، والانفراد واللانقاشية (التخلص من الجدال) بل واللازللية (البعد عن الزلل) والمعصومية (والقرب من المعصومية) وذلك الرداء تغير لوناً لا نسيجاً».[2]

فجدلية العلاقة بين العلماء والأمراء ضرورية، بل لايمكن تجاهلها. فصلاح هذه العلاقة يعود خيراً على الأمة، أما فسادها يؤثر سلباً في حياة الناس. قال الأصمعي: «كان يقال: صنفان إذا صلحا صلح الناس: الأمراء والفقهاء..».[3]

---

[1] ابن خلدون. المقدمة. ص٢٥٧.

[2] زيعور، علي. قطاع البطولة والنرجسية في الذات العربية، ص٢٠٢.

[3] ابن عبد ربه. العقد الفريد، ج١، ص٣٢.

لكن الغزالي يرجع فساد الأمة إلى فساد العلماء. «... فهذه كانت سيرة العلماء وعادتهم في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقلة مبالاتهم بسطوة السلاطين، ولكنهم اتكلوا على فضل لله تعالى أن يحرسهم، ورضوا بحكم الله تعالى أن يرزقهم الشهادة؟ فلما أخلصوا الله النية أثر كلامهم في القلوب القاسية فلينها وأزال قساوتها، وأما الآن فقد قيدت الأطماع ألسن العلماء، فسكتوا، وإن تكلموا لم تساعدهم أقوالهم أحوالهم فلم ينجحوا، ولو صدقوا وقصدوا حق العلم لأفلحوا.

ففساد الرعايا بفساد الملوك وفساد الملوك. بفساد العلماء وفساد العلماء باستيلاء حب المال والجاه، ومن استولى عليه حب الدنيا فلم يقدر على الحسبة على الارذال، فكيف على الملوك والأكابر، والله المستعان على كل حال».[1]

أما ابن تيمية فيقول: «... كان السلف كالفضل بن عياض، وأحمد بن حنبل وغيرهما يقولون: لو كان لنا دعوة مستجابة لدعونا بها للسلطان».[2]

إلا أن هذه الأمنية لاتحل المشكلة الاجتماعية السياسية، بل يجب أن يعمم الوعي على جميع أفراد المجتمع، بإنتشار العلم، وسيادة التفكير العلمي في حل المشكلات الاجتماعية. وفي مثل هذا الجو يمكن أن تعيش الأمة حياة مسؤولة، بحيث يصبح الحاكم فرد في رعية، يطاع في المعروف، ويعصى فيما عدا ذلك.

وبهذا يتحول هذا الدعاء إلى ممارسة سياسية ايجابية الفعل والنتيجة.

---

[1] الغزالي، أبو حامد. الاحياء، ج٢، ص٣٥٧.

[2] ابن تيمية. السياسة الشرعية، ص١٣٩.

المبحث الثاني

مرغبات السلطان (المنح)

تبدو المواقف محددة وواضحة في العلاقة بين الفقيه والسلطان، فالفقيه إزاء السلطة قد يكون ناقماً ناقداً، أو مبرراً، أو منسحباً، فهو إما مع السلطان، أو ضده، أو هو في حدود الهامش، منسحباً من الحياة السياسية تقيه، أو أن الهم السياسي الاجتماعي يأتي ثانياً بعد الهم الشخصي في السلامة، وإصلاح النفس.

وقد تبدو العلاقة بين الفقيه والسلطة علاقة فكرية، سياسية، اجتماعية، ثنائية الأبعاد، بينهما بعد مشترك هو المجتمع، فتكون العلاقة إما مقربة أو مبعدة.

يحاول الحاكم إرضاء الفقيه بالمنح، والأموال والهدايا، والمناصب، ويجعل مذهبه في العبادات مذهباً رسمياً للدولة، وهذا من أجل كسبه إلى صفه، وضمان ولائه، مقابل إعطاء الصفة الشرعية للحاكم، ولاسيما أن الفقيه المخلص يمثل الشعب وهو الجسر الذي يصل الحاكم عن طريقه إلى شعبه، وتصل هموم وطموحات الشعب إلى حاكمه بوساطة الفقيه الذي يستطيع اختراق حاشية الحاكم، فهو يسعى نحو هم جماعي، وليس لمغنم فردي.

إن أي حاكم يملك من المرغبات مالايملكه غيره من أفراد المجتمع، فقد كانت الهدايا، ذات ثمن سياسي، يسعى الحاكم من ورائها، إلى إصدار فتوى فقهية تؤيد الحاكم في سلوك ما، أو السكوت عن أمر، ومنعه من الانتشار لما قد يجلب للحاكم من متاعب، مثل عدم شرعية تصرف مابدر من الحاكم، لذا يحاول إسكاته، بطريقة

الترغيب، «لقد دس معاوية بن أبي سفيان عمرو بن العاص، وهو يريد أن يعرف مافي نفس ابن عمر، أيريد القتال أم لا، فقال: ياأبا عبد الرحمن مايمنعك أن تخرج فنبايعك وأنت صاحب رسول الله ﷺ، وابن أمير المؤمنين، وأنت أحق الناس بهذا الأمر؟

قال: وقد اجتمع الناس كلهم على ماتقول؟ فقال: نعم إلا نفير يسير، قال: لو لم يبق إلا ثلاثة أعلاج بهجر لم يكن لي فيها حاجة، قال: فعلم أنه لايريد القتال، قال: هل لك أن تبايع لمن قد كاد الناس أن يجمعوا عليه ويكتب لك من الأرضين ومن الأموال مالاتحتاج أنت ولا ولدك إلى مابعده؟ فقال: أف لك، اخرج من عندي ، ثم لا تدخل علي. ويحك إن ديني ليس بدينارك ولا درهمكم وإني أرجو أن أخرج من الدنيا ويدي بيضاء».[1]

لقد رفض ابن عمر هذه المقايضة السياسية، أموالاً وأراضي كثيرة، مقابل بيعة يراها غير شرعية لمعاوية بن أبي سفيان، الذي رفع شعار المواكلة الحسنة، والمشاربة الجميلة، في خطابه السياسي الذي ألقاه في المدينة المنورة.

لقد كان العطاء السياسي من ثوابت السياسة الأموية، والعباسية، وبها استطاعوا أن يشلوا خصومهم، خاصة من قَبِلَ منهم الهدايا، بل وربطوهم بهم. أما الخليفة الراشدي الرابع فقد كان موقفه مغايراً لما سبق، فالمال يوزع حسب القانون، والحق، ولكل شخص حقه، ليس لفرد ميزة على غيره من المسلمين، في مال المسلمين، فالسيادة للعقيدة ومبادئها، وليس للقرابة، ولا للولاء السياسي!.

«لقد قدم عقيل بن أبي طالب على أخيه علي بالكوفة فطلب منه أن يقضي عنه دينه وكان مقداره أربعين ألفاً، فأجابه علي: (ماهي عندي، ولكن اصبر حتى يخرج عطائي فإنه أربعة آلاف فأدفعه لك). فقال له عقيل: (بيت المال بيدك وأنت

---

[1] ابن سعد، الطبقات الكبرى، مج٤، ص١٦٤.

تسوفني بعطائك) فغادره إلى معاوية فأكرمه وقضى عنه دينه وزاده».[1]

تعددت مواقف الفقهاء إزاء مرغبات السلطان، فمنهم من يراها حلالاً، وله الحق فيها، وبعضهم يراها حراماً، أو مكروهة لدرجة شديدة. فيتأول ويأخذ بحذر، لذا سوف نستعرض النماذج التالية:

النموذج الأول: رفض المنح بين الشبهة والورع:

ومن هذا النموذج يمكننا ذكر الامام أبو حنيفة، والامام أحمد بن حنبل وسفيان الثوري، هؤلاء الفقهاء ليسوا الوحيدين الذين رفضوا أخذ مال السلطان أو هداياه، بل هم مثالاً، لا حصراً.

١- موقف الامام أبي حنيفة من أموال وهدايا السلطان:

لقد كان للامام نظرة متشددة في هدايا الخلفاء، فقد كان يرفضها جميعاً، وفي الوقت نفسه يقبل الهديا من سائر الناس، وحجته في رفض هدايا السلطان، قائمة على شكه في مدى كون مال السلطان حلالاً أم حراماً. فماله مشبوه.

لكن إذا كان للامام - الفقيه - حق في هذا المال كمواطن أو صاحب وظيفة، دينية، اجتماعية، فهل يترك حقه؟ ولا يأخذه لأن فيه شبهة أم يأخذه وشبهته على من جمعه؟ فهل نترك حقوقنا لأن الآخر جمع ماله من حرام؟ وقد «أثر في هذا السبيل عن المنصور العباسي أنه استدعى أبا حنيفة، وقال له: لم لاتقبل صلتي؟ فأجاب: ماوصلني أمير المؤمنين لشيء من ماله فرددته، ولو وصلني بذلك لقبلته، وإنما وصلني من بيت مال المسلمين، ولا حق لي في بيت مالهم، إنني لست ممن يقاتل من ورائهم فآخذ مايأخذ المقاتل ولست من ولدانهم فآخذ ما يأخذ الولدان،

---

[1] ابن طباطبا، محمد بن علي. المعروف بابن الطقطقي، الفخري في الآداب السلطانية والدول الاسلامية (القاهرة: دار المعارف، ١٩٤٥)، ص٧٦.

لست من فقرائهم فآخذ ما يأخذ الفقراء».[1] وقد خطب أبو العباس قائلاً: «إن هذا الأمر قد أفضى إلى بيت نبيكم، وجاءكم الله بالفضل، وأقام الحق، وأنتم معاشر العلماء، أحق من أعان عليه، ولكم الحباء والكرامة والضيافة من مال الله ماأحببتم، فبايعوا بيعة تكون أمامكم حجة لكم وعليكم، وأماناً في معادكم، ولاتلقوا الله بلا إمام فتكونوا ممن لا حجة له».[2]

إن المنصور يهمه مبايعة العلماء له، ولهم من المال مايرغبون، ثمناً لهذه البيعة لقد رغب الحاكم الفقهاء بالمال والهدايا، وهذه الأموال هي أموال الله؟! وهو المكلف بتصريفها، مادام خليفة الله في الأرض. «فكان رد أبي حنيفة: الحمد لله الذي بلغ الحق من قرابة رسول الله ﷺ، وأماتت عناجور الظلمة، وبسط ألسنتنا بالحق، وقد بايعناك على أمر الله، والوفاء لك بعهدك إلى قيام الساعة، فلا أخلى الله هذا الأمر من قرابة نبيه ﷺ».[3]

إلا أن العهد الذي قطعه أبو حنيفة على نفسه في طاعة الخليفة، لم يستمر طويلاً لما رأى من ظلم العباسيين لآل بيت رسول الله ﷺ، وبالمقابل لقد عانى الحكام في ظل الدولتين العباسية والأموية، من ظلم آل البيت لهم، وذلك لخروجهم المستمر على الحكام، فأفتى بجواز الخروج على الحاكم الظالم، تأثراً بأستاذه الثائر، الامام زيد بن علي. امتنع أبو حنيفة عن الأخذ من أموال الحكام امتناعاً مطلقاً، معللاً ذلك بشبهة الحرام في مال الحكام، إلا أن الموقف السياسي هو الأكثر أثراً في ذلك وهو السبب الخفي في سلوك أبي حنيفة. من قراءة النص الأول نجده يبدأ باتهام الحاكم لأبي حنيفة، وماعرف عنه من ميول شيعية، ثم نتابع القراءة لنجد أن أبو حنيفة يرد على الاتهام، باتهام مماثل، بل هو أخطر بالنسبة للسلطان، لاتهامه في

---

[1] المكي. مناقب أبي حنيفة. (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨١)، ص١٩١.

[2] المكي. مناقب أبي حنيفة. ص١٢٨.

[3] م.ن، ص.ن.

سوء الأمانة المالية، لأنه يوزع أموال الأمة، على غير مستحقيها. وفي رفض أبي حنيفة لهدايا السلطان، نجد أن الدافع وراء هذا الموقف بشكل مباشر ليس هو دينياً، بل هو سياسي، وقد ظهر هذا الموقف بشكل مباشر فيما بعد، وتبين مدى رؤيته المعارضة للدولة، عندما أفتى بالخروج عليها ومد الخارجين بالمال.. الخ. وربما كان السبب الأول والأخير لعدم قبوله هدايا السلطان، عدم حاجته لذلك، فهو تاجر، وتدر عليه التجارة أرباحاً كافية، مما جعله يقف موقف المتحرر من سيطرة القضايا الاقتصادية، المتمثلة في الحاجة المادية.

لقد كان أبو حنيفة متكلماً رسمياً، باسم الفقهاء والعلماء، وذلك عندما استلم أبو العباس الحكم، وجمع العلماء طلباً تأييده، ومبايعته لأن بيعتهم له تعطيه الشرعية في الحكم، «فقد روى الربيع بن يونس حاجب المنصور أنه جمع مالكاً وابن أبي ذؤيب، وأبا حنيفة يسألهم عن خلافته، فقال مالك قولاً ليناً، وقال ابن أبي ذؤيب قولاً عنيفاً. وقال أبو حنيفة... المسترشد لدينه يكون بعيد الغضب، إن أنت نصحت لنفسك علمت أنك لم ترد الله باجتماعنا، فإنما أردت أن تعلم العامة أنا نقول فيك ماتهواه مخافة منك، ولقد وليت الخلافة، ومااجتمع عليك اثنان من أهل التقوى، والخلافة تكون باجتماع المؤمنين ومشورتهم».[1]

٢- موقف الامام سفيان الثوري من هدايا وأموال السلطان:

اتهم سفيان الثوري من يدخل على السلطان من العلماء باللصوصية فكان يقول: «... إذا رأيت القارئ يلوذ بباب السلطان فأعلم أنه لص..».[2]

ثم يزداد موقف الثوري سلبية وتطرفاً تجاه الحكام، عندما يفضل فقدان البصر على رؤية السلطان الظالم. «لو خيرت بين ذهاب بصري وبين أن أملأ بصري

---

[1] أبو زهرة، محمد. الامام أبو حنيفة ص١٥٦. نقله عن ابن البزازي، مناقب أبي حنيفة، ج٢، ص١٦.

[2] الاصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد. حلية الأولياء ط٤ (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٩٠)، ج٦، ص٣٨٧.

منهم لاخترت ذهاب بصري»،[1] «وسئل عن ظالم أشرف على الهلاك في برية هل يسقى شربة ماء؟ فقال: لا، دعه حتى يموت فإن ذلك إعانة له».[2]

لقد علل الثوري سبب خوفه من مخالطة السلطان، من استمالة الحكام له، بأموالهم وهداياهم، «ليس أخاف ضربهم، ولكني أخاف أن يميلوا علي بدنياهم، ثم لاأرى سيئتهم سيئة».[3]

لقد كان لسفيان الثوري موقفاً مع هارون الرشيد نتبين فيه الخطوط العامة التي التزمها الثوري في معاملته للسلطان.

«فعن أبي عمران الجوني قال: لما ولي هارون الرشيد الخلافة زاره العلماء فهنؤه بما صار إليه من أمر الخلافة ففتح بيوت الأموال وأقبل يجيزهم بالجوائز السنية، وكان قبل ذلك يجالس العلماء والزهاد، وكان يظهر النسك والتقشف، وكان مواخياً لسفيان بن سعيد بن المنذر الثوري قديماً، فهجره سفيان ولم يزره، فاشتاق هرون إلى زيارته ليخلوا به ويحدثه فلم يزره ولم يعبأ بموضعه، ولا بما صار إليه، فاشتد ذلك على هرون فكتب إليه كتاباً يقول فيه:

بسم الله الرحمن الرحيم من عبد الله هرون الرشيد أمير المؤمنين إلى أخيه سفيان بن المنذر أما بعد، ياأخي قد علمت أن الله تبارك وتعالى واخى بين المؤمنين، وجعل ذلك فيه وله، واعلم أني قد واخيتك مواخاة لم أصرم بها حبلك، ولم أقطع منها ودك، وإني منطو لك على أفضل المحبة والارادة، ولولا هذه القلادة التي قلدنيها الله [هل الله قلده الخلافة كما يدعي؟!] لأتيتك ولو حبواً لما أجد لك في قلبي من المحبة، واعلم ياأبا عبد الله أنه مابقى من إخواني وإخوانك أحداً إلا وقد زارني وهنأني بما صرت إليه وقد فتحت بيوت الأموال وأعطيتهم من

---

[1] م.س، ص.ن.

[2] الغزالي. احياء علوم الدين، ج٢، ص١٤٤.

[3] م.س، ج٧، ص٤٢.

الجوائز السنية مافرحت به نفسي وقرت به عيني وأني استبطأتك فلم تأتني، وقد كتبت لك كتاباً شوقاً إليك شديداً، وقد علمت ياأبا عبد الله ماجاء في فضل المؤمن وزيارته ومواصلته، فإذا ورد عليه [كذا في الأصل، والأصح، عليك] فالعجل العجل».[1]

لكن ماهو رد سفيان الثوري على رسالة هارون الرشيد؟

«... وأدخل يده في كمه ولفها بعباءته وأخذه! فقلبه بيده ثم رماه إلى من كان خلفه وقال: يأخذه بعضكم يقرؤه فإني أستغفر الله أن أمس شيئاً مسه ظالم بيده.. فأخذه بعضهم..، ثم فضه وقرأه، وأقبل سفيان يتبسم تبسم المتعجب فلما فرغ من قراءته، قال: اقلبوه واكتبوا إلى الظالم في ظهر كتابه، فإن كان اكتسبه من حلال فسوف يجزى به، وإن كان اكتسبه من حرام فسوف يصلى به ولايبقى شيء مسه ظالم عندنا فيفسد علينا ديننا، فقيل له: مانكتب؟ قال: اكتبوا

بسم الله الرحمن الرحيم من العبد المذنب سفيان بن سعيد بن المنذر الثوري إلى العبد المغرور بالآمال هرون الرشيد الذي سلب حلاوة الإيمان، أما بعد:

فإني قد كتبت إليك أعرفك أني قد صرمت حبلك، وقطعت ودك، وقليت موضعك، فإنك قد جعلتني شاهداً عليك بإقرارك على نفسك في كتابك بما هجمت به على بيت مال المسلمين، فأنفقته في غير حقه، وأنفذته في غير حكمه، ثم لم ترضى بما فعلته وأنت ناء عني حتى كتبت إلي تشهدني على نفسك، أما إني قد شهدت عليك أنا وإخواني الذين شهدوا قراءة كتابك وسنؤدي الشهادة عليك غداً بين يدي الله تعالى، ياهرون هجمت على بيت مال المسلمين بغير رضاهم، هل رضى بفعلك المؤلفة قلوبهم والعاملون عليها في أرض الله تعالى والمجاهدون في سبيل الله وابن السبيل؟ أم رضى بذلك حملة القرآن وأهل العلم

---

[1] الغزالي، أبو حامد. احياء علوم الدين (بيروت: دار المعرفة [د.ت]) ج٢، ص٣٥٣-٣٥٤.

والأرامل والأيتام؟ أم هل رضى بذلك خلق من رعيتك؟ فشد ياهرون مئزرك وأعد للمسألة جواباً، وللبلاء جلباباً، وأعلم أنك ستقف بين يدي الحكم والعدل فقد رزئت في نفسك إذا سلبت حلاوة الإيمان والعلم والزهد ولذيذ القرآن ومجالسة الأخيار، ورضيت لنفسك أن تكون ظالماً وللظالمين إماماً، ياهرون قعدت على السرير ولبست الحرير، وأسبلت ستراً دون بابك وتشبهت بالحجبة برب العالمين، ثم أقعدت أحنادك الظلمة دون بابك وسترك، يظلمون الناس ولاينصفون؟ يشربون الخمر ويضربون من يشربها ويزنون ويحدون الزاني! ويسرقون ويقطعون السارق! أفلا كانت هذه الأحكام عليك وعليهم قبل أن تحكم بها على الناس؟ فكيف بها ياهرون غداً إذا نادى المنادي من قبل الله تعالى ﴿احشروا الذين ظلموا وأزواجهم﴾ أي الظلمة وأعوان الظلمة فقدمت بين يدي الله تعالى، ويداك مغلولتان إلى عنقك لايفكهما إلا عدلك وإنصافك، والظالمون حولك وأنت لهم سابق وإمام إلى النار، كأني بك ياهرون وقد أخذت بضيق الخناق ووردت المساق وأنت ترى حسناتك في ميزان غيرك وسيئات غيرك في ميزانك زيادة عن سيئاتك، بلاء على بلاء، وظلمة فوق ظلمة، فاحتفظ بوصيتي واتعظ بموعظتي التي وعظتك بها، وأعلم أني قد نصحتك وما أبقيت لك في النصح غاية، فاتق الله ياهرون في رعيتك واحفظ محمداً ﷺ في أمته وأحسن الخلافة عليهم، وأعلم أن هذا الأمر لو بقي لغيرك لم يصل إليك وهو صائر إلى غيرك وكذا الدنيا تنتقل بأهلها واحداً بعد واحد فمنهم من تزود زاد نفعه ومنهم من خسر دنياه وآخرته. وإني أحسبك ياهرون ممن خسر دنياه وآخرته فإياك أن تكتب لي كتاباً بعد هذا فلا أجيبك عنه والسلام».[1]

من خلال قراءة الرسالة التي بعث بها هارون الرشيد إلى سفيان الثوري نجد أن الرشيد يحاول جهده أن يظهر للثوري مدى شوقه إلى اللقاء به، وصلته بمال

---

[1] ا- م.س، ص٣٥٤.

وهدايا، كما فعل مع غيره من العلماء الذين زاروه مهنئين له بالخلافة التي يقول أن الله قلده إياها! إن مركزه الجديد كحاكم أعلى للأمة يمنعه من الذهاب إليه حبواً، وذلك إما لمشاغله، أو لمهابة الملك، لذا بعث إليه الرسالة يستعجله الزيارة ويتضح من خلال سطورها الخلفية العلمية والفقهية لهارون الرشيد.

إلا أن رد الثوري على رسالة هارون الرشيد كان يتسم بالمحاسبة، وبعدم المخاطبة بخلافة المسلمين، بل بخطاب زاهد فقد رفيقه عندما صار هذا الرفيق من أهل الحكم والسياسة، فيعلمه بأنه قطع وده وصرم حبل المودة معه. ثم يحاسبه على تصرفه المالي عندما وزع الهدايا والأموال على العلماء المهنئين، وبأنه لا حق له في التصرف في بيت مال المسلمين إلا وفق معايير حددتها الشريعة، ثم يحذره من سلوكه الاداري المتمثل بإغلاق بابه أمام أفراد الشعب، وبوجود حاشية سوء تلتف حوله، تنفذ الأحكام على الناس من إقامة حد أو ضرب في خمر.. وهم - الحاشية - من يشربون الخمر ويزنون ويظلمون الناس، وكأنهم فوق القانون أو أن هذه الحدود لاتخصهم، ثم يحذره من يوم الحساب الذي سيسأل عن كل كبيرة وصغيرة اقترفتها يداه وعن كل سيئة فعلها أحد أعوانه. ثم ينهي رده على رسالة هارون الرشيد، بأنه في موقعه الحالي كخليفة خسر الدنيا والآخرة ويطلب منه أن لايكتب له بعد هذا الكتاب. لأنه لو فعل فلن يجيبه.

إلا أن الثوري يعذر من يتردد على أبواب السلاطين، لكثرة عياله، وحاجتهم، «... إن عامة من داخل هؤلاء يعني السلاطين، إنما دفعهم إلى ذلك العيال والحاجة...».[1]

لقد كانت حياة الثوري تطبيقاً فعلياً، لآرائه في مخالطة الحكام، فعاش مطارداً، ومات مجهلاً. لذا يفضل أن يكون للفقيه، مصدر رزق مستقل عن السلطان، من

---

[1] الأصبهاني. م.س، ج،ص: ٣٨.

خلال تجارة، أو عمل يقوم به، وبذلك يحقق الفقيه نوعاً من الاستقلالية الاقتصادية، التي يلازمها استقلالية في حرية الرأي، لأن من قبل مالاً أو هدايا ضمن سكوته، إلا أن هذا ليس دائماً، كما سنرى عند الامام مالك بن أنس الذي كان يأخذ من أموال السلطان، ولم يلتزم بما طلب منه في السكوت عن حديث: ليس على مستكره طلاق.

٣- موقف الامام أحمد بن حنبل من هدايا وأموال السلطان:

هناك عامل مشترك بين الفقهاء الثلاثة (أبي حنيفة، وسفيان الثوري، وابن حنبل) يتجلى في مجافاة ذوي السلطة، وعدم قبول هداياهم، أو أموالهم على الرغم من عدم حاجة أبي حنيفة، وميوله السياسية، لكن يبقى ظاهر فعله ممن يصنف في هذا النموذج. لقد كان «الامام أحمد بن حنبل تلميذاً، لسفيان الثوري، على الرغم من عدم لقائه به»،[1] فهو كالامام أبي حنيفة، لم يقبل مالاً، ولا ولاية، وهذا زيادة في الورع والزهد، مع أنه كان فقيراً. فجاء رفضه تجملاً وصبراً، وليس إكتفاءاً، «فلما انقطعت به النفقة، أكرى نفسه من بعض الجمالين»،[2] و«كتب للناس الكتب بأجرة».[3] رغم كل الهدايا والأموال التي قدمت إليه، سواء من قبل الحكام، أو من معارفه، وأصدقائه فإنه، كان يرفضها بأدب وعفة، «فعن محمد بن سعيد الترمذي قال: قدم لنا صديق من خراسان. فقال: إني أبضعت بضاعة ونويت أن أجعل ربحها لأحمد بن حنبل، والربح عشرة آلاف درهم.. فجاء رد الإمام أحمد بن حنبل على هذا العطاء أن قال: جزاه الله عن العناء خيرا، نحن في

---

[1] أبو زهرة، الامام أحمد بن حنبل، ص١٠٠.

[2] ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن، مناقب الامام أحمد بن حنبل (بيروت: دار الآفاق الجديدة ١٩٧٣)، ط١، ص٢٢٦.

[3] م.س، ص٢٣٠.

غنى وسعة، وفي رواية أخرى أنه قال: دعنا نكن أعزاء».[1]

ولقد فكر المعتصم في أن يصاهر الامام، لو أنه أطاعه، وسكت عن سبب المحنة وحفظ على الملك ماء وجهه، وجلالة ملكه فقال: «والله إنه لفقيه، وإنه لعالم، وما يسوؤني أن يكون معي يرد على أهل الملك، ولئن أجابني إلى شيء فيه أدنى فرج، لأطلقن عنه بيدي، ولأطأن عقبه، ولاركبن إليه بجندي».[2]

إن مشي المعتصم بقوته، التي مارست كل أشكال الاضطهاد على الامام أحمد بن حنبل، وطلب ابنته زوجة له، إن هو إلا إرضاء واعتراف بمكانة الامام أحمد بن حنبل الاجتماعية، فلا يزور الملك إلا من كانت له نفس المكانة، فالإمام صار قائداً شعبياً خاصة بعد صموده للمحنة، لذا يحاول المعتصم مهادنته، وكسب رضاه، وقد رفض سابقاً مثل هذه العروض سعيد بن المسيب عندما طلب الوليد بن عبد الملك، منه أن يزوجه ابنته لولي عهده، وذلك من أجل تخفيف معارضة ابن المسيب لأسلوب الحكم آنذاك.

ولم يكتف الامام أحمد بن حنبل برفض هدايا وأموال السلطان، بل شمل هذا الرفض أبناءه وأقاربه، بإمتناعه عن تناول الطعام عندهم لأخذهم أموال السلطان، لأن هذه الأموال أعطيت لهم لقرابتهم منه.

«لما قدم أبي من عند المتوكل مكث قليلاً ثم قال: ياصالح، قلت: لبيك، قال: أحب أن تدع هذا الرزق فلا تأخذه ولا توكل فيه أحداً، قد علمت أنكم إنما تأخذون هذا بسببي، فإذا أنا مت فأنتم تعلمون. فسكتت فقال: مالك؟ فقلت: أكره أن أعطيك شيئاً بلساني وأخالف إلى غيره فأكون قد كذبتك ونافقتك وليس في القوم أكثر عيالاً مني ولاأعذر،.. فقال: لاتفعل؟ فقلت. لا، فقال: قم فعل الله

---

[1] م.س، ص٢٣٣.

[2] الشكعة، مصطفى. الامام أحمد بن حنبل (بيروت: دار الكتاب اللبناني والمكتبة المدرسية، ١٩٨٣)، ط١، ص١٦٠.

بك، وفعل، ثم أمر بسد الباب بيني وبينه».[1]

إن الأفراد ليسوا متساويين في هذا الأمر، لأنهم لايملكون القدرة على رفض العطاء، والهدايا، فمن له زهد وورع أحمد بن حنبل؟!.

لقد شكى المتوكل منع الإمام أحمد بن حنبل أولاده من أخذ أموال السلطان، وهداياه.

«فعن محمد بن ابراهيم البوسنجي يقول: حكى لنا عن المتوكل أنه قال: إن أحمد ليمنعنا من بر ولده، وذلك أنه كان وجه إلى ولده، وإلى ولد ولده، وإلى عمه، بمال عظيم فأخذوه دون علم أحمد فلما بلغه ذلك أنكر عليهم وتقدم إليهم برده، وقال لهم: لم تأخذوه، والثغور معطلة غير مشحونة، والفيء غير مقسوم بين أهله.. وهجرهم من أجل ذلك المال».[2]

يرى الامام أحمد وجوب صرف الأموال على الثغور المعطلة والخالية من السلاح والعدة، وأن يقسم الفيء في أهله، وأن لاتصرف أموال الدولة بلا ضابط، وألا توضع في غير مكانها.

ومن الجدير بالذكر أن الامام أحمد لايرى أموال السلطان حراماً بل تنزه عن أخذها. «فعن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: دخل علي أبي رحمه الله في مرضي يعودني فقلت ياأبة: عندنا شيء قد بقى مما كان يبرنا به المتوكل، أفأحج منه؟ قال نعم قلت: فإذا كان هذا عندك هكذا فلم لا تأخذ؟ قال: يابني ليس هو عندي بحرام ولكني تنزهت عنه».[3]

---

[1] ابن الجوزي، مناقب الامام أحمد بن حنبل، ص٣٨١.

[2] م.س، ص٣٨٤.

[3] م.س، ص٣٨٥.

النموذج الثاني: قبول الهدايا والأموال:

يمثل هذا النموذج عدد لابأس به من الفقهاء إن لم يكن أغلبهم فمن هؤلاء: الشافعي، ومالك، والبصري، وجعفر الصادق.. الخ.

١- موقف الامام مالك بن أنس من هدايا وأموال السلطان:

إن الامام مالك «لايتحوب في الآخذ من الخلفاء، لأنه مال المسلمين، ومن أحق به من أهل العلم الذين أوقفوا أنفسهم على تعليم الناس أمور دينهم؟، وأمرهم بالمعروف، ونهيهم عن المنكر، وهم في ذلك كالجند قد أوقفوا أنفسهم لحماية الثغور من الأعداء لكيلا يثلموا فيها ثلمة ينفذون منها إلى الأمة، فإنه إذا كان الجند كذلك، فالعلماء لمنع الضلال ولئلا يثلم الدين الثلم الذي يصل إلى قلوب الأمة، فتزل بها قدم بعد ثبوتها».[1]

وفي أحد فتاويه بين أن الحاكم، لايملك المال الذي بين يديه، وعامله كالمعدم، فأفتى بصيام ثلاثة أيام، يصومها الرشيد نتيجة حنثة في اليمين مرة، فكان موقفاً، سياسياً، دينياً، جليلاً، يماثل موقف أبي حنيفة، عندما قال للمنصور، ماوصلني أمير المؤمنين من ماله فرفضت؟

لقد حنث الرشيد مرة في يمين، واستشار العلماء في ذلك فأجمعوا على أن عليه عتق رقبة [رقبة من مئات الرقاب التي يمتلكها]. فلما سأل مالكاً في اليمين، أفتى بما لم يفت به بجمع العلماء وقال: «عليك صيام ثلاثة أيام. فقال الرشيد لمالك في صيغة تشبه الاعتراض: أأنا معدم؟ ومضى قائلاً: قال الله سبحانه وتعالى: ﴿فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام﴾ ويمضي الرشيد موجهاً القول لمالك: فأقمتني مقام المعدم! فيقول مالك بشجاعة العلماء وثقة الفقهاء: ياأمير المؤمنين. كل مافي يدك ليس

---

[1] أبو زهرة. أحمد بن حنبل، ص٧٥.

لك. فعليك ثلاثة أيام».[1]

إن فتوى الامام مالك في كفارة اليمين لها جانبان:

- الجانب الأول: جانب فقهي وهو مايتعلق بالعقوبة الرادعة بحيث لايتكرر الخطأ مرة ثانية، فالصيام ثلاثة أيام، أصعب على حاكم يملك مئات الرقاب، من تحرير رقبة.

- الجانب الثاني: جانب سياسي، اقتصادي، يرى فيه أن هذه الأموال التي يتصرف بها الحكام كما يريدون، هي أموال المسلمين، وليست أموالهم الشخصية، الذين خلطوا المال العام والمال الخاص، فصار مال الأمة، مال حاكمها. إن الهدايا، والأموال التي أعطيت للامام مالك لم تسكته عن قول حق أو نهي عن منكر، لأنه يرى أن هذه الأموال التي يأخذها، هي من حقه، وحق طلابه الذين كان ينفق عليهم، ونصيبهم في بيت مال المسلمون. «.. لقد أجزل له الخلفاء العطاء... ووقع في ثنايا الأخبار مايحدث أنه أصاب من هؤلاء العباسين نحو عشرين ألف دينار، فالمنصور المشهور بالشح، يصله بستة آلاف، أو خمسة، وكسوة سنية، ومعها ألف لابنه محمد..».[2]

أما الأخذ ممن دون الحكام، ففيه شيء من الذل، والتحرج، «فقد سئل عن الأخذ من السلاطين فقال: أما الخلفاء فلا شك يعني أنه لابأس به - وأما من دونهم فإن فيه شيئاً.. ولقد سئل كثيراً عن هدايا السلطان، فكان يقول لسائله: لاتأخذها. فيقول له أنت تقبلها، فيقول: أتريد أن تبوء بإثمي وإثمك».[3]

لعل سلوك الامام مالك كان أكثر واقعية، من غيره خاصة المتطرفين

---

[1] الشكعة، مصطفى. الامام مالك بن أنس، ص٥٢.

[2] الخولي، أمين. مالك تجارب حياة، سلسلة أعلام العرب (١١)، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي (القاهرة [د.ن] و[د.ت]) ص٢٧٧ لم يعزوه لأحد.

[3] أبو زهرة، الامام مالك، ص٤٠.

والمتشددين من الفقهاء.

وهو يختلف في موقفه بالنسبة لهدايا وأموال السلطان، مع موقف أحمد بن حنبل، وأبي حنيفة، والثوري.

٢- موقف الامام الشافعي والامام جعفر الصادق من هدايا وأموال السلطان:

لقد كان الامام الشافعي من الذين يقبلون الولاية، ويأخذون العطاء، ويتصدقون به، «فيرى أن إقامة العدل واجبة، فلو دعي لإقامته، ولو كان الداعي له غير عادل في ذاته، تقدم، لأنه ان عمل لايعمل لحساب من ولاه، وإنما يعمل لله. ولايغض من عدالته أن يكون من ولاه غير عادل.. أما أحمد ومثله أبو حنيفة فقد كانا يريان التولي من قبل الظالمين معاونة لهم..».[١]

لقد عاش الامام الشافعي فقيراً معدماً، ويبدو أثر ذلك في شعره، فكان يأخذ العطاء، ويتصدق به على الفقراء والمحتاجين، «فكان يأبى أن يأكل من أي عطاء إلى أن خرج له في مصر عطاؤه من بني المطلب الذي كان خمس الخمس من الغنائم».[٢]

أما الامام جعفر الصادق «فقد كان يأخذ من الحكام حظ بني هاشم من الأموال».[٣]

وبالرغم من ذلك لم يصدق على الفقهاء أن من يأكل مال السلطان يضرب بسيفه!

---

[١] أبو زهرة، تاريخ المذاهب الاسلامية، ص٥٠٨.

[٢] م.ن، ص٥٠٩.

[٣] البدري، عبد العزيز، الاسلام بين العلماء والحكام. (المدينة المنورة: المكتبة العلمية، ١٩٦٦) ط١، ص١٢٦.

المبحث الثالث

مرهبات السلطان (المحن)

في البداية لابد من طرح سؤال هام. لماذا ينزل السلطان المحن بالفقهاء؟ وكيف يمكننا تفسير المحنة، بظروفها السياسية والاجتماعية والعقلية؟

إن محاولة السلطان شراء ذمة الفقيه، وتقزيمه اجتماعياً، ودينياً كثيراً ماباءت بالفشل، لذا لابد له من سلوك شكل آخر من المعاملة وهذا السلوك يتميز باستخدام القوة، بدل المال، عسى أن يستجيب له الفقيه في السكوت عن الحديث، أو تبرير عمل غير شرعي، لتحقيق شيئاً من الاستقرار الالزامي، والشرعية القاهرة، فيبقى وحيداً في الساحة السياسية الاجتماعية، لأن إبعاد الفقيه، أو تحجيمه كفرد من العامة، يوقف امتزاج الديني بالسياسي، ويبقى السياسي مستقلاً، ومشرفاً وحامياً لما هو ديني، وبذلك يستطيع الحاكم، إزالة خصومه من الساحة. خاصة من يشعر أن لهم دوراً قيادياً في المجتمع كالفقهاء والقضاة.. الذين ينافسونه السلطة الشعبية، مما يجعل العلاقة متأزمة، ولو لم يظهر هذا التأزم على سطح الحياة الاجتماعية.

فالسلطان يملك جميع أدوات وأساليب القهر والاضطهاد، بينما للفقيه مكانته الاجتماعية وفتاويه الفقهية، ودروسه الدينية، التي يتخللها شيء من التحريض ضد الحاكم الظالم، كل ذلك مما يثير الحاكم ويقلقه، وهو الذي يسعى إلى أن يعرف حتى دبيب النمل في ملكه، لو استطاع، مما يعطيه استقراراً اجتماعياً، ونفسياً، بأنه لايزال يحافظ على وحدة الجماعة، وطاعتها له، واستقرارها تحت سلطته.

لقد وقع الفقهاء بين حدين، الأول: طاعة أولي الأمر في المعروف، والثاني: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفي الحد الثاني سيعترض السلطان على هذا السلوك، لأنه يراه من اختصاص الدولة، وبه يتحول الديني إلى السياسي.

أمام هذا الواقع انقسم الفقهاء إلى ثلاث فئات من حيث علاقتهم بالسلطان:

١- الفئة الأولى:

لقد أخذت ظاهر النص، فاختارت الإتباع، والانقياد والطاعة للحكام، على أي شكل كانوا، فخالطت الحكام، وتولت المناصب، وألفت كتباً في الأحكام السلطانية، مبررة الغلب في الحكم، والملك بدل الخلافة، وأنه ليس بالإمكان، أحسن مما كان، وعلى المسلمين أن يسلموا بقدر الله عليهم لأن الأمر الواقع، هو أفضل مايمكن. وهؤلاء ماأكثرهم على مر التاريخ.!

٢- الفئة الثانية:

انسحبت من الواقع، معتزلة الحياة السياسية، ومفسرة ظلم الحكام، أن أساسه ظلم الرعية بعضها البعض، مؤثرة السكوت، والبعد قدر الإمكان عن مخالطة السلطان، حتى أن بعضهم يتمنى أن يؤخذ بصره، على أن يملأه من وجه ظالم!؟ واعتبروا القرب من السلطان، بعداً عن الله ودينه، وأن السلطان كالنار تحرق كل من يحاول الاقتراب منها.

٣- الفئة الثالثة:

وهي أكثر الفئات معايشة للحاكم، كند، وليس كصاحب فضل، ويد عليهم، فقد «اختارت هذه الفئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأمضته بدرجات متفاوتة في الضعف والشدة. وهي المداخلة للسياسي المخالطة للاجتماعي المحاوزة لغيرها من الفئات، الدافعة بالدين إلى دائرة الصراع الصريح أو الخفي حول الغايات وحول السلطة نفسها. وقد مثل هذه الفئة فريق نشط من أصحاب

الحديث والسنة من الداعين إلى مذهب السلف والوقوف عند الكتاب والسنة. ومثلها أيضاً الجناح التقوي في الاعتزال، وبعض المتصوفة والزهاد».[1]

مهما حاول الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر، أن يكونوا حيادين تجاه السلطة السياسية القائمة فلن يستطيعوا، لأنهم مشاركوها في إحدى وظائفها.

«... ولم يكن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالأداة الحيادية. فخطورته الكبرى تكمن في أنه يحول (الديني) إلى (سياسي) مرة واحدة، أو أنه يجعل من الديني ذا طبيعة سياسية، وذلك بسبب مايجسده فعل الأمر وفعل النهي من انتقال من (الفردي) إلى (الاجتماعي) ومن (الاجتماعي) إلى (السياسي).. وبسبب مايقوم عليه الأمر بالمعروف من (إثبات سلطة وولاية واحتكام على المحكوم عليه). فالحقيقة هي أي فعل من الأفعال الشرعية الخاضعة للأمر أو للنهي لابد أن يتم، وفقاً لهذا المبدأ بالمنع بالفعل والابطال. ويستوي أن يكون هذا المنع للعبد وآحاد الرعية، أو للجماعة أو لمؤسسة الدولة، ففي جميع هذه الحالات ثمة خروج للآمر أو الناهي، أي للمحتسب من (خاصة نفسه) إلى خاصة غيره، أي من (الفردي) إلى (الآخر) الذي هو المجتمع.. وهنا نعبر الخط الفاصل بين الديني من حيث هو خاصة للمرء في نفسه إلى الديني من حيث هو خاصة للمجتمع بكامل أفراده أو ببعضهم. وحين يتم هذا نكون قد دخلنا فعلياً في دائرة (السياسي) والديني الاسلامي لايخرج عن هذا بتاتاً».[2]

إن المحن التي أصابت الفقهاء، ماكانت لتصيبهم لو أنهم بقوا في دائرة الديني الفردي، ولم يتجاوزوا إلى دائرة الديني الجماعي، المرتبط بالسياسي الجماعي. وبذلك تداخلت الوظائف بين الديني والسياسي. لذا أنزل السياسي المحن بالفقهاء، حتى يبقى صاحب السلطة الاجتماعية الوحيدة، صاحب النهي والأمر

---

[1] جدعان، فهمي. المحنة بحث في جدلية الديني والسياسي في الاسلام، ص٣٣٨.

[2] م.س، ص٣٣١-٣٣٢.

الأوحد في الساحة الاجتماعية، ولايتم ذلك إلا بإقصاء من صارت لهم قوة شعبية موازية، يأمرون فيطاعون، وفيما يلي نماذج من هذه المحن:

١- محنة الامام أبي حنيفة:

أصيب الامام أبو حنيفة بأشكال متعددة من المحن، فمن منع من الإفتاء والتدريس، إلى الضرب والحبس، وربما الموت بالسم؟!.

استمرت محنة الامام أبي حنيفة في عهدين، نهاية العهد الأموي، وفي العهد العباسي. لقد فشل الحكام في كسب الامام إلى صفهم، بكافة أشكال الترغيب، مما جعلهم يتجهون إلى استعمال القوة، كالضرب والحبس، والمنع من الافتاء، وهذه المحن لابد لها من سبب مباشر ظاهري، أو غير مباشر بعيد عن الضوء.

فالسبب غير المباشر سياسي، يعود إلى حبه لآل البيت وتشيعه لهم، وكلنا مطالب بحب آل البيت فهل هذا تشيع؟ وهذا الحب المطلوب يجب أن لايكون بكره غيرهم. ومما زاد التفاف الناس حول آل البيت، كثرة مالاقوه من ظلم، واضطهاد، وقتل وتشريد نتيجة ظلم الحكام حيناً، ولخروج البعض منهم في حركات سياسية مطالبة بالسلطة، كالحسين، وزيد، ومحمد النفس الزكية وابراهيم أخيه.. الخ.

ومع ذلك لم يعرف للامام أبي حنيفة انتماء إلى فرقة معينة من فرق الشيعة، على الرغم من اتصاله بالامام زيد، كأستاذ له، وكذلك بالامام جعفر الصادق. «ويبدو أثر الامام زيد، واضحاً في فقه أبي حنيفة، لتقارب أرائه من آراء الزيدية».[1]

مادام أبو حنيفة يحسب على المناصرين لآل البيت، فسوف تلاحقه عيون الحكام، من بني أمية، ومن بني العباس، على السواء، في كل تصرف، أو افتاء،

---

[1] أبو زهرة. الامام أبو حنيفة. ص١٦٤-١٦٥.

يعارض فيها السلطة الحاكمة، وما أكثر المواقف التي اتخذها أبو حنيفة، وفيها دلالة واضحة لمعارضته السلطة القائمة، فمن الافتاء بجواز الخروج على السلطة القائمة إلى مد الخارجين بالمال، وتثبيط بعض قادة الدولة عن مواجهة الحركات الخارجية على السلطة.

لقد ناصر الامام أبو حنيفة أستاذه الامام زيد بن علي عندما خرج على هشام ابن عبد الملك سنة (١٢١هـ) حيث قال: «ضاهى خروجه خروج رسول الله ﷺ يوم بدر، فقيل له: لم تخلفت عنه؟ قال: حبسني عنه ودائع الناس، عرضتها على ابن أبي ليلى، فلم يقبل، فخفت أن أموت مجهلاً، ويروى أنه قال في الاعتذار عن عدم الخروج معه: لو علمت أن الناس لايخذلونه كما خذلوا أباه لجاهدت معه لأنه إمام حق، ولكن أعينه بمالي، فبعث إليه بعشرة آلاف درهم، وقال للرسول ابسط عذري له».[1]

يلاحظ أن للفقيه دوراً كبيراً في تثوير الجماهير الشعبية، فهو صاحب الفتوى التي تبيح الخروج، أو تمنعه، لذا يجب أن يكون حذراً فيما يصدر عنه من أقوال خاصة في زمن الفتن، فكيف لاتقع عليه المحن وهو يرى خروج الامام زيد هو الحق، ووجود الحاكم على رأس السلطة القائمة، هو الباطل وغير الشرعي؟ فلن ينتظر هذا الحاكم طويلاً، حتى يدبر للامام أبي حنيفة أي موقف يظهر فيه معارضته فيكون سبباً مقنعاً لإيقاع الأذى به على الرغم من سطحية الأسباب. لم يكتف الامام بالمساندة القولية لخروج الامام زيد، بل دفع مالاً اسهاماً منه في مساعدة الامام زيد على الصمود أكثر مايمكن، مع أنه يعلم أن الناس سيخذلونه كما خذلوا أباه من قبل؟.

إنه التناقض بعينه في سلوك الامام أبي حنيفة عندما يصف خروجه بمثل خروج

---

[1] المكي، الموفق ابن أحمد. مناقب أبو حنيفة، ج١، ص٢٣٩.

رسول الله يوم بدر، وأنه الامام الحق، ويعلم أن نهاية خروجه معروفة، فلم لم ينصحه بعدم الخروج، كما فعل غيره، عندما نصحوه بأن عاقبة الخروج ليست في صالحه؟ فقد رفض الامام أبو حنيفة أي عمل، أو ولاية، كلفته بها السلطة الحاكمة.

«كان أبن هبيرة والياً بالكوفة في زمان بني أمية، فظهرت الفتن في العراق. فجمع فقهاء العراق ببابه، فيهم ابن أبي ليلى، وابن شبرمة، وداود بن أبي هند، فولى كل واحد منهم صدراً من عمله، وأرسل إلى أبي حنيفة فأراد أن يجعل الخاتم في يده، ولاينفذ كتاباً إلا من تحت يد أبي حنيفة، فحلف ابن هبيرة إن لم يقبل أن يضربه، فقال له هؤلاء الفقهاء: إنا ننشدك الله أن تهلك نفسك، فإنا إخوانك وكلنا كاره لهذا الأمر ولم نجد بداً من ذلك، فقال أبو حنيفة: لو أرادني أن أعد له أبواب مسجد واسط لم أدخل في ذلك فكيف وهو يريد مني أن يكتب دم رجل يضرب عنقه؟ وأختم أنا على ذلك الكتاب فوالله لاأدخل في ذلك أبداً، فقال ابن أبي ليلى: دعوا صاحبكم، فهو المصيب وغيره المخطئ. فحبسه صاحب الشرطة.. وضربه أياماً متتالية فجاء الضارب إلى ابن هبيرة وقال له إن الرجل ميت، فقال ابن هبيرة: قل له تخرجنا من يميننا، فسأله، فقال: لو سألني أن أعد له أبواب المسجد مافعلت. ثم اجتمع الضارب مع ابن هبيرة، فقال: ألا ناصح لهذا المحبوس أن يستأجلني فأؤجله؟ فأخبر أبو حنيفة بذلك، فقال دعوني استشر إخواني، وانظر في ذلك، فأمر ابن هبيرة بتخلية سبيله، فركب دوابه، وهرب إلى مكة، وكان هذا في سنة (١٣٠هـ) فأقام في مكة حتى صارت الخلافة للعباسيين، فقدم أبو حنيفة الكوفة في زمن أبي جعفر المنصور».[1]

يلجأ الحاكم أحياناً، إلى توظيف الفقهاء والعلماء في مناصب هامة في الدولة،

---

[1] المكي. مناقب أبي حنيفة، ص٢٧٥.

بحيث تبدو السلطة شعبية، شرعية وفق أوامر الدين ونواهيه، لكن من الغريب أن يضرب الفقيه لرفضه المنصب؟ وهل من المعقول أن سبب الضرب والسجن هو عدم اشغاله للمنصب المعد له من قبل الحاكم؟! هذا على السطح، أما في العمق، فأبو حنيفة ممن عارضوا الدولة الأموية.

وفي حال تمسك الفقيه بموقفه، رغم محاولة إرغامه على القبول فإن السلطان يسهل لمعارضيه مغادرة البلاد فيكف رجاله عن مراقبتهم، أو تهجيرهم بشكل مباشر، وبذلك يتخلص السلطان من الموقف المحرج الذي وضع فيه.

«إن أهل الموصل كانوا قد انتفضوا على المنصور، وقد اشترط المنصور عليهم أنهم إن انتفضوا تحل دماؤهم له، فجمع المنصور الفقهاء، وفيهم أبو حنيفة، فقال: أليس صح أنه ﷺ قال: المؤمنون عند شروطهم، وأهل الموصل قد اشترطوا ألا يخرجوا علي، وقد خرجوا على عاملي، وقد حلت لي دماؤهم، فقال رجل: يدك مبسوطة عليهم، وقولك مقبول فيهم، فإن عفوت فأنت أهل العفو، وإن عاقبت فبما يستحقون. فقال لأبي حنيفة: ماتقول أنت ياشيخ؟ ألسنا في خلافة نبوة وبيت أمان؟ قال: إنهم شرطوا لك مالايملكونه وشرطت عليهم ماليس لك، لأن دم المسلم لايحل إلا بأحد معان ثلاثة، فإن أخذت بما لايحل، وشرط الله أحق أن توفى به، فأمرهم المنصور بالقيام فتفرقوا، ثم دعاه، وقال: ياشيخ، القول ماقلت، انصرف إلى بلادك، ولاتفت الناس بما هو شين علي إمامك، فتبسط أيدي الخوارج».[1]

نجد بين سطور هذا النص، موقفين متناقضين، الموقف الأول: رجل يعطي للحاكم حق التصرف كما يشاء في رعيته ورأي هذا الصنف لايهم الحاكم لأنه يعرفه مسبقاً، أما الموقف الثاني: فكان موقف رجل يقيس أمور السياسة على

---

[1] المعروف بالكردري، حافظ الدين بن محمد. مناقب أبي حنيفة (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨١)، ج٢، ص٢٩٧.

حدود الشريعة، لأن هناك خطوطاً حمراء يجب أن لاتتعداها السياسة. خاصة في الدماء والأرواح، فكان موقفاً معارضاً، إلا أنه صحيحاً لم يستطع الحاكم أن يعارضه، بل طلب إليه عدم الافتاء، بما يثير الفتن، ويؤيد حركات الخوارج. وطلب المنصور هذا من أبي حنيفة، دلالة على أهمية موقف الفقيه، وأثر فتواه في الجموع الشعبية.

«كان الامام يجهر بمناصرة محمد النفس الزكية في دروسه، بل وصل الأمر أن ثبط بعض قواد المنصور - الحسن بن قحطبة - عن الخروج لحرب محمد النفس الزكية.. وهذا العمل في نظر المنصور من أخطر الأعمال على دولته، لأن أبا حنيفة تجاوز حد النقد المجرد، والولاء القلبي، إلى العمل الايجابي من خلال فتاويه المعارضة للمنصور».[1]

لقد توالت المحن على الامام من قبل المنصور، فكانت تحت أسباب واهية، إلا أنها في الحقيقة رد فعل من الحاكم تجاه فقيه لايعترف بشرعية حكمه، بل يناصر الخارجين عليه ويعتبرهم شرعيين.

«فقد عرض المنصور على الامام أبي حنيفة أن يكون قاضي بغداد.. فإذا قبل كان دليلاً على الطاعة، وشرعية الحاكم، وإذا رفض كان ذريعة للحاكم للنيل منه أمام العامة من غير حريجة دينية، لأنه إذا كان فاضلاً في نظرهم، فامتناعه امتناع عن واجب في عنقه، فليحمل على ذلك الواجب ببعض الأذى ينزل به وماينزل به من أذى إنما هو لإكراهه على ماهو في مصلحة الناس أجمعين، لا للكيد له، ولا لظلمه..، وذلك لأن المنصور كان لايحب أن يظهر بمظهر المضطهد للعلم والعلماء، وإذا كانت الحوادث قد اضطرته لإنزال الأذى بأبي حنيفة، فقد وجد مبرراته..».[2]

---

[1] أبو زهرة. الامام أبو حنيفة، ص٣٨-٣٩ بتصرف.

[2] م.س، ص٤٦-٥٠ بتصرف.

لقد رفض أبو حنيفة منصب قاضي القضاة، إلا أن المنصور أنزل به أشد أنواع العذاب، وهل يعقل أن يكون الضرب لعدم قبوله هذا المنصب الهام؟ مع العلم أن الحاكم عندما يريد أن يولي أحداً منصباً هاماً، فأول الشروط أن يكون المرشح لهذا المنصب راضياً عنه، وإلا فيقوم الحاكم بترغيبه فيه، وليس بضربه؟!.

«إن أبا جعفر حبس أبا حنيفة على أن يتولى القضاء، ويصير قاضي القضاة، فأبى حتى ضرب مائة وعشرة أسواط، وأخرج من السجن على أن يلزم الباب، وطلب منه أن يفتي فيما يرفع إليه من الأحكام، وكان يرسل إليه الرسائل، فلا يفتي، فأمر أن يعاد إلى السجن فأعيد وغلظ عليه، وضيق تضيقاً شديداً».[1] لم يتراجع الفقيه أمام السلطان، وكذلك السلطان لايزال يمارس كل أشكال قوته، ولهذا تم التحدي بين القوتين.

و«.. بعد أن حبس وضيق عليه مدة كلم المنصور بعض خواصه، فأخرج من السجن، ومنع من الفتوى، والجلوس للناس، والخروج من المنزل، فكانت تلك حالته إلى أن توفي».[2] يبدو أن المنصور كان مذعوراً من فتاوي أبي حنيفة، حتى شدد عليه بالإقامة الجبرية في منزله حتى وفاته.

ويستمر التحدي، والمعارضة من قبل الفقيه للسلطان حتى بعد وفاة الفقيه. فقد «أوصى بأن يدفن في أرض طيبة لم يجر عليها غصب، وألا يدفن في أرض قد اتهم الأمير بأنه غصبها، حتى يروى أن أبا جعفر عندما علم ذلك، قال: من يعذرني من أبي حنيفة حياً وميتاً».[3]

«.. لقد صلى أبو جعفر على قبر الامام بعد دفنه، ولاندري أكان ذلك إقراراً منه بعظمة الخلق والدين، وجلال التقى، أم لإرضاء العامة؟ ولعله مزيج من

---

[1] المكي. مناقب أبي حنيفة، ج١، ص٤٣١.

[2] م.ن، ج٢، ص١٥.

[3] أبو زهرة، الامام أبو حنيفة، ص٥١.

الأمرين».[1]

فهل من المعقول أن تكون هذه المحنة، لعدم قبول الامام أبي حنيفة منصب القضاء؟، أم أن هذا على السطح، وهناك في الأعماق صراع خفي بين القوتين، الدينية، والسياسية، وقلق سياسي، تجاه آراء ومواقف الديني.

إنها جدلية، الطاعة، والمحاسبة، ومن يقوم بهذه المحاسبة؟ السياسي أم الديني.

٢- محنة الامام مالك بن أنس:

لقد عاش الامام مالك في الدولتين الأموية، والعباسية، مما جعله شاهداً على عدد من الثورات المسلحة ضد السلطة الحاكمة.

فكان موقفه من الخروج، أنه غير جائز لما فيه من الفتن والاضطراب، لكن له موقفاً علمياً، يجيز فيه الخروج على الحاكم الظالم، وذلك عندما سئل عن خروج محمد النفس الزكية على المنصور. فقال «إذا كان خرجوا على مثل عمر ابن عبد العزيز. فلا. فقال سائله: فإن لك يكن مثله، فقال: دعهم ينتقم الله من ظالم بظالم، ثم ينتقم من كليهما».[2]

أصيب الامام مالك بالمحن، كغيره من العلماء في المدينة المنورة سنة (١٤٦هـ)، أيام المنصور على يد والي المدينة جعفر بن سليمان، إذ قام بضربه بالسياط حتى خلعت كتفه.

ويعود سبب المحنة، لفتوى تعتمد على رواية حديث أراد المنصور منه أن يسكت عنه فلم يفعل، «فقد كان يحدث بحديث: (ليس على مستكره طلاق) وأن مروجي الفتن اتخذوا من هذا الحديث حجة لبطلان بيعة، أبي جعفر المنصور، وأن هذا الحديث قد ذاع وشاع في وقت خروج محمد النفس الزكية بالمدينة، [على الأغلب من قام بإذاعة هذا الحديث، مناصروا محمد النفس الزكية] وأن المنصور

---

[1] م.ن، ص.ن.

[2] أمين، أحمد. ضحى الاسلام، (بيروت: دار الكتاب العربي، [د.ت])، ج٢، ص٢٠٧.

نهاه عن أن يحدث بهذا الحديث، ثم دس عليه من يسأله عنه، فحدث به على رؤوس الناس، فضربه..».[1]

لم يستطع المنصور اسكات الامام مالك، بعدم رواية هذا الحديث لأن فيه تبريراً لخروج الناقمين وإدانة لسلطة قائمة تملك كل أشكال القهر والاضطهاد. لم يستغل الامام مالك رواية هذا الحديث في زمن الفتنة، وخروج محمد النفس الزكية، بالمدينة ليتحلل الناس من بيعتهم لأبي جعفر، لأنها أخذت بالإكراه إنما كان يحدث به إفشاء للعلم خوفاً من كتمانه، ولم يقصد من وراء ذلك إرضاء حاكم أو اغضابه، ولم ينطلق من غلبة هوى. ومع هذا فإن الحديث فسر على وجهين: الوجه الأول: افتاء مالك بجواز الخروج على المنصور، وفي هذا تأييد للخارجين عليه، وهذا الحديث يؤيدهم، فنشروه واعتبروه حكماً شرعياً في التحلل من البيعة لأبي جعفر المنصور.

أما الوجه الآخر: فقد كان المنصور وحاشيته يرون أن التحدث بهذا الحديث وفي هذا الوقت بالذات، إنما هو إثارة للفتنة، وإصباغ الصفة الشرعية عليها، عندما رفض الامام الاستجابة لطلبه بالسكوت عن هذا الحديث تأكد لديهم، ماكان ظناً فيما وراء الرواية لحديث رسول الله ﷺ. فلو قيل هذا الحديث في زمن لا خروج فيه لما أثار كل هذه الضجة.

والامام بريء من الدعوة إلى الفتنة لأن سلوكه الحياتي يخالف هذا الاتهام، «... إن هؤلاء العلماء الفقهيين يمثلون سلطة الشعب، راضين أو كارهين، متنبهين في وعي أو غير متنبهين، لأنهم لابد متحدثون عن الواجبات، والحقوق، لكل من المحكومين والحاكمين، وهم لابد مفتون في هذا عند كل مناسبة.. ولذلك يعتبر تاريخ هذه المحن هو صفحات تاريخ السلطة الشعبية، ضد الحاكم المستبد المتفرد،

---

[1] المسعودي، أبو الحسين علي بن الحسين، مروج الذهب ومعادن الجوهر. (طهران: مؤسسة مطبوعاتي اسماعيليان ١٩٧٠) ط٢، ج٦، ص٢٩٤.

وهي بذلك صفحات في تاريخ الحرية الفكرية، لأن المسألة تبدأ وتنتهي عند قول يراد إخفاؤه والإجبار على كتمانه».[1]

إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه: من الذي أنزل المحنة بالامام مالك، الوالي أم الحاكم الأعلى؟

«الظاهر من مجموع الأخبار أن الذي تحمل وزر المحنة في ظاهر الأمر، هو الوالي وأن كل الظواهر تشير إلى أنه فعل ذلك من تلقاء نفسه، ونحن لانستطيع أن ننفي أن يكون ذلك بعلم ورضا المنصور الداهية، الذي كان على علم بمايجري داخل دولته، وخاصة مابين كبارها، وأن الذي كان على علم بداخل بيت مالك، حتى أنه كان يعرف بجوع ابنته، التي تبكي من شدة الجوع، فما كان يجهل، ولكنها السياسة تحمل بعض الناس أثم الفعل، وتجعل للمسيطرين فرصة البراءة».[2]

إن قدر مالك ومكانته في نفوس الأمة جعلت المنصور يعتذر إليه من فعل واليه، وأنه لا علم له بما حدث إنها مكائد السياسة. في وجه المعارضة الشعبية، فالإمام لم يدع إلى مناصرة الخارجين على الدولة، ولم يكن له موقف عدائي من السلطة القائمة، وهذا ماجعل المنصور، الداهية يستدعي الامام مالكاً، عندما جاء إلى الحجاز حاجاً ليعتذر إليه، «لما دخلت على أبي جعفر المنصور، وقد عهد إلي أن آتيه في الموسم. قال لي: والله الذي لا إله إلا هو ماأمرت بالذي كان ولا علمته، إنه لايزال أهل الحرمين بخير ماكنت بين أظهرهم، وأني أخالك أمانا لهم من عذاب. ولقد رفع الله بك عنهم سطوة عظيمة، فانهم أسرع الناس إلى الفتن، وقد أمرت بعدو الله أن يؤتى به من المدينة إلى العراق (والي المدينة الذي أنزل المحنة بالامام) على قتب، وأمرت بضيق محبسه، والاستبلاغ في امتحانه ولابد أن أنزل به من العقوبة أضعاف ماناالك منه.. فقلت: عافى الله أمير المومنين وأكرم مثواه، قد

---

[1] الخولي، أمين. مالك تجارب حياة، ص٣٠١-٣٠٢.

[2] أبو زهرة، مالك حياته وعصره، ص٦٣.

عفوت عنه لقرابته من رسول الله ﷺ، وقرابته منك، قال: فعفا الله عنك ووصلك».[1]

لقد اعتذر أبو جعفر المنصور، من الامام مالك، ووضعه في مكانة اجتماعية عالية وربط بين وجوده في الحجاز وبين الخير والأمان اللذين يعيشون بهما أهل الحجاز لكن لم كل هذا الاعتذار للامام مالك؟ وكل ذاك الاضطهاد، والسجن والضرب للامام أبي حنيفة؟ والحاكم في كلا الموقفين هو أبو جعفر المنصور! يبدو أن السبب يعود لعدم وجود خلفية سياسية للامام مالك، وعدم مناصرته للخارجين على السلطة، بينما نجد العكس في موقف الامام أبي حنيفة من السلطة القائمة، ومناصرته للخارجين عليها قولاً وعملاً.

٣- محنة الامام الشافعي:

إن اختلاف الامام الشافعي مع والي اليمن آنذاك، عندما حاول الشافعي أن يأخذ على يديه، ويمنع مظالمه، هذا الخلاف هو سبب المحنة المباشر، ولايوجد دليل اتهام ضد الشافعي، سوى أنه يحب آل البيت ويعلن هذا الحب والولاء، ويكفي الوالي الظالم أن يتهم الشافعي بأنه مؤيد للعلويين، الذين يحاولون إثارة الفتن، والخروج على الحاكم، حتى يلقى أقسى أنواع العقوبات، وربما القتل.

حاول والي اليمن التخلص من الشافعي بتلفيق التهم السياسية ضده، «.. فأرسل إلى الرشيد، إن تسعة من العلوية تحركوا، ثم قال في كتابه: أني أخاف أن يخرجوا وإن هاهنا رجلاً من ولد شافع المطلبي، لا أمر لي معه ولا نهي. ويقول الرواة أنه قتل التسعة، ونجا الشافعي بقوة حجته، وشهادة محمد بن الحسن، أما قوة الحجة فكانت بقوله للرشيد، وقد وجه إليه التهمة بين النطع والسيف: ياأمير المؤمنين ماتقول في رجلين أحدهما يراني أخاه، والآخر يراني عبده، أيهما أحب

---

[1] م.ن، ص٦٤.

إلي؟ قال الرشيد: الذي يراك أخاه، قال: فذاك أنت ياأمير المومنين، إنكم ولد العباس، وهم ولد علي، ونحن بنو المطلب فأنتم ولد العباس ترونا إخوانكم، وهم يرونا عبيدهم».[1]

بتهمة ممكن والي اليمن من الخلاص من معارضيه، فقضى تسعة منهم شهداء، أما العاشر فكان الامام الشافعي، الذي نجا، وذلك بسببين، الأول: شهادة عالم وفقيه له بأنه من أهل العلم، والثاني: إقناعه الرشيد بأنه يراه أخاه بينما أولاد علي، المتهم بالتشييع لهم، يرونهم عبيدهم، فالولاء للأخ وليس للسيد.

إن محبة آل البيت يجب أن لاتكون سبباً لإنزال المحن، ولو كان كذلك فإن المسلمين جميعاً متشيعون لآل البيت، وهذا غير منطقي، إن المحبة لآل البيت لاتعني كراهة الآخرين، ولاتعني شرعية تصرفاتهم، وعدم شرعية تصرفات الآخرين!.

لعل محنة الامام الشافعي هي أبسط محنة أصابت فقيه، على الرغم من احضاره مكبلاً مقيداً، من بلاد اليمن إلى بغداد، ثم أفرج عنه لاحقاً.

٤- محنة الامام أحمد بن حنبل:

لايكاد يخلو كتاب يؤرخ للدولة العباسية، ويبحث في الفكر الاسلامي، إلا ذكر المحنة التي أثارها المأمون في عام (٢١٨هـ) واستمرت في عهدي المعتصم والواثق، حتى عام (٢٣٤هـ)، هذا من حيث دولة المحنة وزمنها، والحكام الذين نفذوها، أما الذين أصابتهم، فهم كالعادة الفقهاء والقضاة والمحدثين، وكان من أشهرهم الامام أحمد بن حنبل ومما يؤسف له أن الذين اتهموا بأنهم أثاروها، هم المعتزلة، أصحاب الاتجاه العقلي في الفكر الاسلامي، ودعاة الحرية، والتنوير، إلى جانب الحاكم المثقف المأمون، صاحب بيت الحكمة، ومقرب العلماء، وناشر المعرفة بوزنها ذهباً، ومثال اجتماع الثقافة والسلطة السياسية في يد واحدة. فهل

---

[1] أبو زهرة، محمد. الامام الشافعي. ص٢١-٢٢.

كان سبب المحنة قضية عقيدية، أم سياسية؟.

لقد كان السبب المباشر للمحنة هو قضية (خلق القرآن)، وفيها أول مرة تتدخل الدولة بشكل مباشر وسافر في قضية دينية، وهي من الفروع، فأجبرت معارضيها في الرأي على الاعتناق ماتراه، وهو بأن القرآن مخلوق، وإلا أصابهم كل أشكال القهر والاضطهاد، وقضية خلق القرآن هي رد على قول المسيحية بقدم الكلمة، التي أثيرت من أجل زعزعة عقيدة المسلمين، وتشكيكهم في توحيدهم الخالص، فإما القول بخلق القرآن، أو الحبس، والضرب، والقتل... الخ. لأن القائلون بخلق القرآن - وهم المعتزلة - يريدون أن يصلوا إلى حقيقة أن لا قديم إلا الله، فإذا كان القرآن غير مخلوق، صار قديماً، وبهذا تناقض مع عقيدة المسلمين، لأن صفة القدم هي لله وحده، هذه التفسيرات لأسباب المحنة ظهرت على السطح، أو أظهرها السياسي على السطح.

لكن «ماالذي حمل الخليفة المأمون على (امتحان) الأئمة والعلماء والحكام والقضاة والفقهاء في القول بخلق القرآن؟ إنه الخوف من هذه الرموز التي أصبحت تجسد قوة رئاسية موازية للملكه، تقود قوة غير مباشرة تهدد الدولة ذاتها.

لقد كان يجتمع في مجلس يزيد بن هارون عدة آلاف من أفراد الرعية، وفي مجلس أحمد بن حنبل كان العدد يجاوز خمسة آلاف. وحين مات أحمد بن حنبل مسحت الأمكنة المبسوطة التي وقف الناس عليه للصلاة عليه فحزر مقادير الناس بالمساحة على التقدير (ستة مئة ألف) أو أكثر سوى ماكان في الأطراف. وقدر بعضهم عدد المشاركين في الصلاة على الجنازة بأكثر من (ألف ألف) سوى من كانَ في السفن. أما النساء اللواتي تجمعن على القبور فبلغ عددهن (ستين ألف) امرأة. وسواء كانت هذه الأرقام مطابقة للواقع أم لا؟ فإنها في كل الأحوال تكشف بصورة ملموسة منظورة عن حجم القوة الموازية التي كانت تقابل قوة الخليفة.. نازعتها في الوقت نفسه السيادة والسلطة على آحاد الرعية وجماعاتها..

وإلا فما معنى ماهتف به المأمون في وصيته لخليفته المعتصم: الرعية الرعية! العوام العوام! فإن الملك بهم..؟ ومن الطبيعي أن يثير الصراع حول الغايات والسلطة هواجس الدولة الحادة وفزعها الشديد إذ تجد نفسها مقابلة بقوة موازية غير مباشرة، عظيمة العدد قد انفصلت عملياً عن الحظيرة، وكفت عن أن تكون صديقاً يعزز شروط الطاعة والاتباع والانقياد، لتصبح عدواً يولد المخاوف الكبار، وليس الامتحان إلا هذه العملية السياسية التي فرضها منطق الدولة في دائرة الجدلية التي تحكم الأمر والطاعة، والصديق والعدو، من أجل رد قوة الرعية الموازية أو غير المباشرة، وهي العدو إلى ساحة السمع والطاعة.. إن المنطق الذي يتحكم في جدلية الديني والسياسي في الاسلام هو أن الديني والسياسي كليهما يتعلقان بالسلطة ويجعلانها قاعدة مادية وجهازاً يتحقق به كل منهما ماهيته وغاياته. وأنه في كل مرة يصل الديني إلى أن يصبح قوة غير مباشرة أو موازية ذات إمكان فعال في الجماعة فإنه سيتحول إلى سلطة تنازع السياسي غاياته وسلطته».[1]

لكننا نتسائل لماذا لم يوقع المحنة بهؤلاء القادة الشعبين مباشرة على أنها معارضة سياسية؟. وما الذي ألجأ المأمون إلى اضطهاد معارضيه، أو من يخشاهم في الساحة الاجتماعية إلى اللجوء إلى قضية دينية؟ وهل النتائج التي وصلت إليها عملية المحنة هي المرتجاة من إثارتها؟.

«... كان على المأمون أن يختار، بالضرورة سلاحاً دينياً خالصاً، لأنه كان يعلم أن أي سلاح سياسي دنيوي يمكن أن يختاره سيكون عاجزاً مطلقاً عن تسويغ نفسه في وجه الآمر الشرعي، أو الديني الذي تتطلبه الكافة ممن يرجو تسويغ فعله عندها. والمأمون والخلفاء جميعاً كانوا يعلمون أن حجة الديني في الاسلام، أقوى من حجة الدنيوي، وأن مايمس دين الله أخطر بكثير مما يمس ملك الناس، سواء

---

[1] جدعان، فهمي. المحنة بحث في جدلية الديني والسياسي في الاسلام. ص٣٥٣، ٣٥٤.

أكان هذا الملك ملك بني العباس أم ملك غيرهم».[1]

«ولكي لايبدو المأمون بامتحانه ذاك جباراً ظالماً متعدياً في أعين طوائف المسلمين المختلفة حشد الجيوش لحرب الكفار من الروم، وراح يجاهد أعداء الله والدين في عقر دارهم، ويوجه الامتحان في قلب معركة الجهاد، ويصور للجميع أنه يجاهد الكفار في الخارج وفي الداخل على حد سواء».[2]

ويبدو أن المأمون يعرف مسبقاً من يقوم بمعارضته في قضية خلق القرآن إنهم أصحاب الحديث والسنة، الذين صارت لهم قوة غير مباشرة، وموازية لقوته وظن أنهم سيستسلمون له، وبذلك يسقطون في نظر اتباعهم من العامة فقد «اختار المأمون قضية دقيقة تمس معقد العصب هي من أبغض المسائل إلى نفوس أهل التقوى والدين والحديث، قضية عرف من قبل الارتكاسات المتوقعة عند من يمكن أن يعرضهم للإمتحان فيها ممن ينتمون إلى أصحاب الحديث والسنة. فقد كان هؤلاء من قبل أن يشرع المأمون في امتحانهم، يكفرون الجهمية القائلين بخلق القرآن من أمثال بشر المريسي وغيره، ومن الطبيعي أن تكون استجاباتهم عند الامتحان متوافقة مع غرض المأمون من الإمتحان».[3]

«.. فالمأمون إذن إذ اختار أن يمتحن رؤساء أهل الحديث والفقه ومن بيده سلطة أو سلطان إنما كان يهدف إلى رد القطيع إلى الحظيرة، أي رد الجماعة، أي العامة، إلى الملك، لأنه لا قوام للملك بدون انصياعهم وطاعتهم لأمرة الخليفة والدولة. والمأمون إذا امتحن أهل الدين ممن كان يتوجس فيهم قلة الولاء والطاعة إنما كان يتوسل، بإجابتهم في الإمتحان إلى أن يسقطوا في أعين العامة فيظهر عندها بجلاء أنهم ليسوا ممن يوثق بدينه وبرئاسته. ولم يدرك أحد هذا الأمر مثلما أدركه

---

[1] م.ن، ص٢٨٤.

[2] م.ن، ص٢٨٣.

[3] م.س، ص٢٨٤.

أحمد بن حنبل لذا فإنه أصر إصراراً عظيماً على عدم الإجابة أي على العصيان الكامل، فطالت محنته وتردد فيها بين أيدي ثلاثة خلفاء وهو مالم يحدث إلا لقلة قليلة من الممتحنين، وبخاصة أولئك الذين حبسوا فظلوا في الحبس حتى قضوا فيه».[1]

لقد علل الامام أحمد بن حنبل عدم الاجابة في المحنة بقوله: «إذا أجاب العالم تقيه، والجاهل يجهل، فمتى يتبين الحق؟».[2]

إنه شعور بالقيادة الدينية، لذا كان أميناً على هذه القيادة بالرغم مما أصابه من أنواع العذاب. فكان حقاً إمام أهل السنة، وقائداً شعبياً أقلق السلطان أشد القلق.

أما صورة المحنة التي أصابت الامام أحمد بن حنبل، فكانت متنوعة الأساليب: فمن الضرب، والحبس، إلى الإقامة الجبرية في منزله ومنعه من التدريس.

لقد امتدت المحنة أفقياً لتشمل قضاة وفقهاء مصر والشام، بل شملت جميع أهل الحكم، فأصبح الولاء للدولة يقاس بمعرفة رأي الفرد في قضية خلق القرآن، إلا أن آثار المحنة امتدت خارج حدود الدولة لتشمل أسرى المسلمين في بلاد الروم، فكان ثمن اطلاق حريتهم القول بخلق القرآن.

«وحضر هذا الفداء مع خاقان، رجل يكنى أبا رملة، من قبل أحمد بن أبي داود قاضي القضاة، يمتحن الأسرى وقت المفاداة فمن قال منهم بخلق التلاوة فودي به وأحسن إليه، بدفع دينارين له، ومن أبى ترك بأرض الروم، فاختار جماعة من الأسرى الرجوع إلى أرض النصرانية على القول بذلك، وأبى أن يسلم الانقياد إلى ذلك، فنالته محن ومهانة من الكفار إلى أن تخلص..».[3]

لقد لاقى الامام أحمد بن حنبل أشد أنواع الاضطهاد، بالضرب، والحبس،

---

[1] م.س.ن، ص٢٨٠.

[2] البدري، عبد العزيز. الاسلام بين العلماء والحكام. (المدينة المنورة: المكتبة العلمية، [د.ت])، ص١٥٩.

[3] ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٥، ص٢٧٥.

والمنع من التدريس، والاقامة الجبرية، وعدم مساكنته السلطان في بلد واحد..

«فأخذوا يضربونه بالسياط المرة بعد الأخرى، ولم يترك في كل مرة، حتى يغمى عليه، وينخس بالسيف فلا يحس، وتكرر ذلك مع حبسه نحواً من ثمانية وعشرين شهراً، فلما استيأسوا منه، وثارت في نفوسهم بعض نوازع الرحمة، أطلقوا سراحه، وأعادوه إلى بيته، وقد أثخنته الجراح، وأثقله الضرب المبرح المتوالي، والالقاء في غيابات السجن،.. فلما رد الله إليه ثوب العافية، وذهبت وعثاء هذه المحنة عن جسمه، وإن كانت قد تركت آثار وندوباً فيه، وأوجاعاً في بعض أجزائه، مكث يحدث، ويدرس في المسجد، حتى مات المعتصم، فلما تولى الواثق، أعاد المحنة على الامام أحمد، ولكنه لم يتناول السوط إذ رأى أن ذلك زاده منزلة عند الناس، وزاد فكرته ذيوعاً،.. بل منعه من الاجتماع بالناس، وقال الواثق له: لاتجمعن إليك أحداً، ولاتساكني في بلد أنا فيه، فأقام الامام متخفياً، لايخرج إلى صلاة، ولا إلى غيرها، حتى مات الواثق».[1]

إلا أن الذين دفعوا حياتهم ثمناً لعقيدتهم في هذه القضية كثر، منهم: (محمد بن نوح).[2] وممن نزل به الامتحان «يوسف بن يحيى البويطي الفقيه المصري، صاحب الامام الشافعي، فقد دعى إلى أن يقول إن القرآن مخلوق فامتنع، فحمل مقيداً مغلولاً، حتى مات في أصفاده محتسباً ذلك عند ربه، ومنهم نعيم بن حمادة، فقد مات في سجن الواثق مقيداً..».[3]

وفي التاريخ الانساني أمثلة متعددة للاضطهاد السياسي، الذي أصاب العلماء والفلاسفة.

فهذا سقراط يموت سجيناً مسموماً، ثمن موقفه الفكري الذي رفعه في وجه

---

[1] أبو زهرة، أحمد بن حنبل، ص٦٥-٦٦.

[2] ابن الجوزي. مناقب الامام أحمد بن حنبل، ص٣١٥.

[3] أبو زهرة. أحمد بن حنبل، ص٦٦.

السفسطائين، الذين أثاروا الشكوك في كل يقين، واعتمدوا الجدل في الوصول إلى الحقيقة ونقضيها في نفس الوقت، بحيث مثلوا الالحاد والنفعية الاقتصادية وكانت التهمة التي وجهت إلى سقراط، أنه يعلم الشباب الالحاد بالآلهة المتعددة ويدعوهم إلى إله واحد..

أما أفلاطون، فقد سيق وبيع في سوق النخاسة، وقد مات ابن تيمية سجيناً في قلعة دمشق.. الخ.

obeikandl.com

المبحث الرابع

نموذج العلاقة

(١- نموذج السلطان)

لابد من التنويه إلى أن فكرة النموذج فكرة مثالية، ولايمكن تحقيقها في عالم الانسان، إلا في حالة الانسان، الرسول والنبي، ويعود ذلك إلى الوحي الذي يصل الأرض بالسماء. فكل تصرف يقوم به الرسول يخص رسالته فهو موحى به من عند رب العالمين، أما أن نحصل على نموذج للحاكم على مر التاريخ فهذا شيء محال، وضد طبيعة الإنسان، هذا بالنسبة لنموذج السلطان، أما نموذج الفقيه، فهو إنسان أيضاً، يصيب ويخطأ، وإنهم يحملون الحاكم أحياناً كثيرة تبعات أفعال لا علاقة له بها، بينما يحاولون أن يجدوا للفقيه المبرر لخطئه، إن اقتنعوا بأنه يخطأ!.

ومع هذا فقد وجدت بعض التجارب التي اقتربت في صورتها من النموذج، كالخلفاء الراشدين وعمر بن عبد العزيز.

وقد اعتبر نموذج السلطان في العلاقة عمر بن عبد العزيز لاعتبارات عديدة، فما هي هذه الاعتبارات؟

إن عهد عمر بن عبد العزيز جاء في فترة تاريخية، ابتعدت فيه الدولة عن خطها الأساسي، فصارت دولة الملك والسياسة، وكانت فيما سبق دولة العقيدة، فقد انتقل نظام الحكم في الاسلام من الشورى، وخلافة النبوة إلى الملك بالوراثة،

وبالتغلب، على الرغم من أن الاسلام يهمه نشر العدل وليس صورة الحكم أياً كانت.

فجاء عمر بن عبد العزيز ليعيد الأمور إلى نصابها الحقيقي، ويزيل مظالم بني أمية، بإرجاع الحقوق إلى أصحابها. ومحاولاً إعادة ينابيع الحياة الإسلامية إلى صفائها الخالص، الذي تكدر بتصرفات بعض الحكام من بني أمية.

لقد بدأ في تحديد مواصفات حاشيته، أو ممن يرغب في صحبته قائلاً: «.. إن من أراد أن يصحبنا، فليصحبنا بخمس: يوصل إلينا حاجة من لاتصل إلينا حاجته، ويدلنا من العدل إلى مالا نهتدي إليه، ويكون عوناً لنا على الحق، ويؤدي الأمانة إلينا وإلى الناس، ولايغتب عندنا أحداً. ومن لم يفعل فهو في حرج من صحبتنا والدخول علينا..».[1]

لعل من أهم مواصفات الحاشية، أو من يرغب في صحبته أن ينقل إليه هموم ومشاكل الناس الذين لايستطيعون إيصالها إليه، إنه حاكم يسعى نحو تحقيق صورة الحاكم الموجودة في مخيلة الأمة، كعمر وأبي بكر، لذا يطالب بمواصفات إنسانية رائدة، غير نفعية، ولا وصولية أو انتهازية، تعود بالخير على الأمة. فهو الذي ملأ الأرض عدلاً، على الرغم من قصر مدة خلافته، إنها عودة بالإنسان المسلم إلى الحقبة المباركة، حقبة الرسول وخلفائه الراشدين، وعودة إلى دولة العقيدة.

أما سلوكه الاقتصادي، وقضاؤه على الفساد الذي استشرى كثيراً في عهد بني أمية، ومواليهم من العرب، جاء خير تجربة تبين أنه من الممكن العودة إلى الأصول، ودرساً لمن يرغب من الحكام الذين وصلوا السلطة، وغير راضين عن سلوك سابقيهم، في إعادة أموال الأمة، إلى أصحابها الحقيقين فبدأ بمعالجة الهم الاقتصادي آنذاك، بنفسه، وبأفراد أسرته، ثم انتقل في تطبيق سياسته الاقتصادية على عشيرته

---

[1] ابن عبد الحكم. سيرة عمر بن عبد العزيز، تحقيق: أحمد عبيد، ط٥، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٧)، ص٤٠، ٤١.

وقومه، وفق مبادئ الاسلام. لأن الهم الاقتصادي مقترن بالعقيدة، على كافة الجوانب.

«ولما فرغ عمر من تشيع جنازة سليمان وعاد إلى داره قال له مولاه: مالي أراك مغتماً؟ قال: لمثل ماأنا فيه فليغتم، ليس لأحد من الأمة إلا وأنا أريد أن أوصل إليه حقه غير كاتب إلي فيه ولا طالبه مني، ثم صعد المنبر وقال: أيها الناس: إنه لا كتاب بعد القرآن ولا نبي بعد محمد ﷺ، ألا وإني لست بقاض ولكني منفذ، ولست بمبتدع ولكني متبع، ولست بخير من أحدكم ولكني أثقلكم حملاً. وإن الرجل الهارب من الامام الظالم ليس بظالم، ألا لاطاعة لمخلوق في معصية الخالق».[1]

بدأ التغيير، بل الانقلاب في حياة عمر بن عبد العزيز، ساعة تسلمه الخلافة بعد خطاب البيعة مباشرة، فصارت حياته حاجة، أو إلى حد الكفاف، وعوزاً شخصياً، «وهو الذي بلغت غلته أربعين ألف دينار في السنة والذي كان يقول: لو ضافني أهل قرية لوجدت مايعمهم.. وهو الذي وصف بأنه كان من أعظم الأمويين ترفهاً وتملكاً..».[2]

«فبعد البيعة، يتقدم إليه أهل سليمان بن عبد الملك، مشيرين إلى مخلفات سليمان في دار الامارة، قائلين: هذا لك وهذا لنا! فيسألهم عمر بن عبد العزيز: وماهذا وماهذا؟ فيقولون: هذا مما لبس الخليفة من الثياب، ومس من الطيب فهو لولده، ومالم يمس ولم يلبس فهو للخليفة بعده، وهو لك. فيجيبهم عمر بالقول الفصل: ماهذا لي ولا لسليمان ولا لكم، ولكن.. يامزاحم ضم هذا كله إلى بيت

---

[1] حسن، حسن ابراهيم. تاريخ الاسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ط٧. (بيروت: دار احياء التراث، ١٩٦٤)، ص٣٢٧، ٣٢٨.

[2] خليل، عماد الدين. ملامح الانقلاب الاسلامي في خلافة عمر بن عبد العزيز، ط٤، (بيروت: مؤسسة الرسالة، [د.ت])، ص٢٧.

مال المسلمين!».[1] هكذا نجد أن عمر بن عبد العزيز بدأ سياسته التغيرية، والعودة بالدولة إلى الأصول، ثم يتابع برنامجه الثوري على الفساد الاقتصادي في بيته و«ينظر يوماً فيرى لدى زوجته فاطمة بنت عبد الملك، عقداً رائعاً من جوهر ثمين، لم ير مثله، كان أبوها عبد الملك قد أهداها إياه.. فخاطبها عمر معلناً برنامجه التغيري في أهله قبل الآخرين قائلاً: اختاري، إما أن تردي حليك إلى بيت المال وإما أن تأذني لي في فراقك، فإني أكره أن أكون أنا وهو في بيت واحد! فأجابته فاطمة: لا.. بل أختارك عليه وعلى أضعافه.. فيأمر بالعقد فيوضع في بيت مال المسلمين.. وعندما يموت عمر يرحمه الله، ويتولى الخلافة من بعده يزيد بن عبد الملك، يقول لأخته فاطمة: إن شئت رددته إليك. لكن فاطمة ردت قائلة: لا والله! لأطيب به نفساً في حياته، وأرجع فيه بعد موته».[2]

لكن هل كان هذا التصرف خداعاً للرعية، بأنه زاهد في الحكم، وعادل إلى درجة مصادرة حلي امرأته، أم كان هذا السلوك مرافقاً له في بيته، وفي حكمه، وفي كل حركة وسكنة من حركاته؟

«جاءته عمته لتطالب بأموالها فرأته يتعشى خبزاً وملحاً وزيتاً. فقالت: ياأمير المؤمنين، أتيت بحاجة لي، ثم رأيت أن أبدأ بك قبل حاجتي. قال: وماذا ياعمة؟ قالت: لو اتخذت لك طعاماً ألين من هذا! قال: ليس عندي ياعمة، ولو كان عندي لفعلت، وقبل أن تغادر بيته، يجيبها على طلبها قائلاً: إنهم كانوا يعطونك من مال المسلمين، ليس ذلك المال لي فأعطيكه، ولكني أعطيك مالي إن شئت! فتسأله عمته: وماذا؟ فيجيب: مائتا دينار، فهل لك بها؟ فتقول ومايبلغ مني عطاؤك؟ فيرد لاأملك غيره ياعمة! وتنصرف كما انصرف من قبل رسل بني

---

[1] ابن عبد الحكم، سيرة عمر بن عبد العزيز، ص٣٩.

[2] م.س، ص١٥٦.

مروان».[1]

لقد علل عمر بن عبد العزيز لعمته موقفه، وسلوكه الاقتصادي الفردي والرسمي، تجاه أموال المسلمين التي كانت مباحة للسلطة الحاكمة ولحاشيتها. «إن الله بعث محمداً ﷺ رحمة ولم يبعثه عذاباً إلى الناس كافة، ثم اختار له ماعنده وترك للناس نهراً شربهم فيه سواء، ثم ولي أبو بكر فترك النهر على حاله، ثم ولي عمر فعمل عملهما ثم لم يزل النهر يستقي منه يزيد ومروان وعبد الملك ابنه والوليد وسليمان حتى أفضى الأمر إلي، وقد يبس النهر الأعظم، فلم يرد أصحابه حتى يعود إلى ماكان عليه».[2]

إن النهر الذي جف ماؤه خلال (٥٨ عاماً)، استطاع عمر بن عبد العزيز أن يعيد إليه ماءه خلال فترة قصيرة جداً، مادام مجرى النهر لايزال موجوداً ألا وهو الاسلام.

فرفع الخليفة شعار «الهداية لا الجباية» في وجه ولاة ظالمين همهم أن تمتلئ خزانة الدولة، بأي طريقة كانت. «فهذا أيوب بن شرحبيل الأصبحي، والي مصر يطلب من عمر أن يعيد فرض الجزية على من أسلم (وقد اتهم بعض الولاة الذين أسلموا أن اسلامهم كان من أجل رفع الجزية عنهم) فجاءه الرد حاسماً (ضع الجزية عمن أسلم، قبح الله رأيك، فإن الله إنما بعث محمداً ﷺ هادياً، ولم يبعثه جابياً. ولعمري لعمر أشقى من أن يدخل الناس كلهم في الاسلام على يديه)».[3]

وبعد أن أذاب الجليد، بدأ النهر بالجريان، حتى فاض على من حوله، خيراً وبركة. «فعن أحد حفداء زيد بن الخطاب قال: إنما ولي عمر بن عبد العزيز سنتين ونصف، فذلك ثلاثون شهراً، فما مات حتى جعل الرجل يأتينا بالمال العظيم

---

[1] م.س، ص٦٣، ٦٤.

[2] ابن الأثير. الكامل في التاريخ، ج٤، ص١٦٤.

[3] ابن سعد. الطبقات، ج٥، ص٣٨٤.

فيقول: اجعلوا هذا حيث ترون في الفقراء، فما يبرح حتى يرجع بماله يتذكر من يضعه فيهم، فما يجده، فيرجع بماله. وقد أغنى عمر بن عبد العزيز الناس».[1] هذه سياسته الاقتصادية التي بدأها بنفسه وأهله، ثم بأفراد الرعية، وقد أعطت ثماراً، لامثيل لها في التاريخ الاسلامي.

أما سياسته الادارية فقد تجلت بمراقبته الدائمة لولاته في الأمصار، بعد أن عزل السيئين منهم، وجعل مكانهم ولاة يرضاهم، وتنطبق عليهم الصفات التي وضعها «بحيث يكون للوالي كفاءة وعلماً وإيماناً وقبولاً لدى جماهير المسلمين، ولم يلزم نفسه أبداً بإنتقاء العناصر الادارية من بني أمية، بل على العكس تجاوز رجال هذا الحزب على الرغم مما يمتلكه بعضهم من كفاءات ادارية، رغبة منه في كسر الاحتكار الاداري، وتحطيم البيروقراطية الأموية، والانفتاح على الصفوة من أبناء الأمة عرباً وموالي».[2]

لقد أحيا سنة نبوية في السياسة، وسلوكاً راشدياً في حضه الأمة على مراقبة ولاتها، وأن لا طاعة لهم في معصية، لقد وضع حداً لتصرفات الوالي عندما بعث كتاباً لأمير الحج في ذلك الموسم ليقرأ على أسماع الحجيج «... أنا معول كل مظلوم ألا وأي عامل من عمالي رغب في الحق، ولم يعمل بالكتاب والسنة فلا طاعة له عليكم، وقد صيرت أمره إليكم حتى يراجع الحق وهو ذميم، ألا وأنه لا دولة بين أغنيائكم، ولا أثرة على فقرائكم في شيء من فيئكم. ولولا أن أشغلكم عن مناسككم لرسمت لكم أموراً من الحق أحياها الله لكم، وأموراً من الباطل أماتها الله عنكم..».[3]

لكن ماهو موقف عمر بن عبد العزيز من المعارضة المسلحة التي أقلقت

---

[1] ابن عبد الحكم. سيرة عمر بن عبد العزيز. ص١٢٤-١٢٥.

[2] خليل، عماد الدين. ملامح الانقلاب الاسلامي في خلافة عمر بن عبد العزيز. ص١٥٦.

[3] م.ن، ص٧٢.

الدولة؟. لقد كان شديداً حاسماً، في الموقف التي لاينفع فيه الحوار مع المعارضة، فيعتبر الكي علاجاً عندما لاينفع علاج غيره، فقد بلغه نبأ انهزام قوات عامله في ردعهم للخوارج، فيرسل إلى الخوارج مسلمة بن عبد الملك على رأس جيش من أهل الشام، ويكتب إلى واليه عبد الحميد. «.. قد بلغني مافعله جيشك، جيش السوء، وقد بعثت مسلمة فخل بينه وبينهم، وتنتهي المعركة إلى انتصار مسلمة بن عبد الملك».[1]

إلا أنه لم يغلق باب الحوار في وجه المعارضة المسلحة والمتمثلة في الخوارج بل حاورهم وناقشهم فيما يرى أنه الحق.

«... دخلت جماعة من الخوارج عليه يوماً، وأخذوا يناقشونه في بعض القضايا فأشار إليه بعض أصحابه أن يرعبهم ويتغير عليهم، فرفض ذلك، ولم يزل يرفق في نقاشه مع هؤلاء الخوارج حتى أخذ عليهم كل حجة، ورضوا منه أن يرزقهم ويكسوهم مابقي، وخرجوا وهم على الإتفاق، وما أن غادروا المكان حتى التفت عمر إلى أحد أصحابه قائلاً: إذا قدرت على دواء تشفي به صاحبك دون الكي فلاتكويه أبداً».[2]

أما وصيته إلى عامله في العراق عندما خرج بسطام اليشكري المعروف بـ (شوذب) عام (١٠٠هـ) ضد الدولة الأموية، فهي: «ألا تحركهم إلا أن يسفكوا دماً أو يفسدوا في الأرض، فإن فعلوا فحل بينهم وبين ذلك، وانظروا رجلاً صليباً حازماً فوجهه إليهم، ووجه معه جنداً، وأوصه بما أمرتك به».[3]

تبين من هذه الوصية عند مقارنتها بوصية علي كرم الله وجهه في قتال الخوارج، أنها صورة عنها، ومطابقة لما جاء فيها.

---

(١) الطبري. تاريخ الأمم والملوك، ج٦، ص٥٥٥.

(٢) خليل، عماد الدين. م.س، ص٩٤.

(٣) الطبري، م.س، ج٦، ص٥٥٥.

ثم «منع شتم علي بن أبي طالب وآل بيته على المنابر، ثم وزع الخمس على بني هاشم، ورد منطقة (فدك) إلى ولد فاطمة رضي الله عنها».[1]

إلا أن (شذوب) لايقاتل، بل يبعث مندوبان إلى عمر بن عبد العزيز، يحاورانه فيما يرونه صحيحاً.

«يسأل المندوبان عمر عن يزيد لم تقره خليفة بعدك؟ وهذا يخالف مبادئهم في اختيار الحاكم فكان رد الخليفة: صيره غيري، فقالوا: أفرأيت لو وليت مالاً لغيرك ثم وكلته إلى غير مأمون عليه، أتراك أديت الأمانة إلى من ائتمنك؟ فلا يجيب عمر بن عبد العزيز عن هذا السؤال الهام، ويطلب من المفاوضين أن يمهلانه ثلاثة أيام».[2]

مضى أحد المفاوضين إلى شوذب كي يخبره بما جرى في مناقشة عمر ابن عبد العزيز، التي دارت في جو من الحرية، وطلباً للحقيقة، والانصاف، حتى ولو كانت عند الخوارج، لأن الحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها التقطها.

«تذكر أغلب الروايات على الظن أن بني مروان خافوا أن يخرج عمر ماعندهم، ومافي أيديهم من الأموال، وأن يخلع يزيد، فدسوا إليه من سقاه سماً، فلم يلبث أن مات في نفس اليوم الذي تقرر أن يعطي فيه جواباً للمتفاوضين».[3]

إن الخوارج خسروا بموت الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز، محاوراً وحاكماً عادلاً كان غاية طموحه أن ترجع هذه الحركات الخارجية إلى الجماعة ولم يستغل خروجهم كمبرر لإبادة من يعارضه في الرأي. وقد نبه الحكام الذين جاؤوا بعده، أن علاج الخوارج ليس القتال، بل الحوار، والصدق والمحبة، والاخلاص من أجل عودتهم إلى الجماعة.

---

[1] ابن سعد، الطبقات. ج٥، صفحات: ٢٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، انظر الكامل في التاريخ، ج٤، ص١٥٤.

[2] الطبري. م.س، ج٦، ص٥٥٦.

[3] م.س، ج٦، ص٥٥٦.

لعل نهاية عمر بن عبد العزيز لم تكن مفاجئة لأحد من المسلمين، لأن الاصلاحات والتغيرات التي أدخلها على الدولة الأموية - التي اتخذت الملك السياسي هدفاً لها - وأعادها إلى حظيرة الاسلام الحنيف، جعلت بني أمية أعداء له، لأنه حرمهم من مكاسبهم غير الشرعية التي كانوا يتمتعون بها، عن بقية المسلمين.

لهذا كله يعتبر عمر بن عبد العزيز نموذجاً للحاكم العادل، لأنه جاء في ظروف تختلف عن ظروف الخلفاء الراشدين، وعلى الرغم من ذلك فقد استطاع أن يعيد الدولة التي انحرفت عن مقاصد الدين، في زمن قياسي، خلال ثلاثين شهراً فقط، وكان أنموذجاً للحاكم في محاورته للمعارضة المسلحة التي تهدد كيان الدولة وأنموذجاً في سياسته الادارية، وسلوكه الاقتصادي الشخصي والرسمي للدولة...

المبحث الخامس

نموذج العلاقة

(٢- نموذج الفقيه)

مادام ليس هناك من نموذج بشري، سوى الأنبياء والرسل، فلماذا تم اختيار الامام مالك كنموذج للفقيه؟

في الحقيقة هناك عدة جوانب تستدعي هذا الاختيار:

أولها: أن الامام مالكاً مد الجسور بينه وبين الحكام من أجل صالح الأمة.

ثانيها: جرأته وأمانته العلمية.

ثالثها: أخذه الأموال والهدايا من الحكام على أنها حق له.

رابعها: رؤية شخصية ترى مكانته في الأمة، كفقيه توازي مكانة السلطان.

١- علاقته بالحكام:

لقد أكثر الامام مالك من الدخول على الحكام، من ولاة وسلاطين، وخالطهم، ناصحاً حيناً، ومنذراً وناهياً حيناً آخر، على الرغم من وجود فقهاء، يرون أن النظر في وجه الحاكم معصية، وكل من يدخل عليهم، يشك في دينه! فما هي وجهة نظر الامام مالك في علاقته بالحكام؟

لقد تبين له من خلال التجارب التي مرت به، في العهدين الأموي والعباسي، أن مقاطعة الحاكم والخصام معه ليس في صالح الأمة، فرأى أن يمد الجسور، بينه

وبين الحكام، وبذلك يستطيع أن يوصل هموم الشعب إلى الحاكم مباشرة دون المرور بحاشيته.

كان الامام مالك يبين أهمية تواصله مع الحكام قائلاً: «لولا أني آتيهم مارأيت للنبي ﷺ في هذه المدينة سنة معمولاً لها».[1]

وكان أشد مايخشاه الامام مالك، هو أن يحتاج الحاكم إلى استشارة في قضية ما، فلا يجد أمامه إلا المنافقين، أو غير أهل العلم، فيفتون بهوى أو بجهل، لذا يلح الامام مالك على كل صاحب علم أن يكون قريباً من السلطان لأنه بوجود العالم الطيب، يبعد الخبيث الطامع فيما عند السلطان من مرغبات.

إن وجود العالم التقي إلى جانب السلطان يحقق مصلحة الأمة، أولاً وأخيراً. «.. حق على كل مسلم أو رجل جعل الله في صدره شيئاً من العلم والفقه، أن يدخل إلى ذي سلطان يأمره بالخير وينهاه عن الشر، حتى يتبين دخول العالم من غيره، فإذا كان، فهو الفضل الذي لابعده فضل».[2]

وقد سأله بعض تلاميذه «الناس يستكثرون أنك تأتي الأمراء، فقال: إن ذلك بالحمل من نفسي. وذلك أنه ربما استشير من لاينبغي».[3]

لقد كان الامام مالك أكثر واقعية من غيره من الفقهاء، كأبي حنيفة، والثوري وابن حنبل.. إن الفارق بين موقف الامام مالك الذي خالط فيه الحكام، وبين موقف الذين يرون ضرورة قطع الصلة بهم - وحتى أنهم فضلوا فقدان البصر، على النظر إلى وجوه الحكام - واسع جداً.

فموقف الامام مالك يضع المصلحة العامة فوق مصلحته الفردية في الورع، والسلامة، بينما الآخرون، يرون أن خلاصهم الفردي غاية طموحهم، وهو

---

[1] أبو زهرة. مالك، ص٦٥.

[2] م.س، ص.ن.

[3] م.ن، ص.ن.

كالفرق بين رسالة النبي، ورسالة الولي. بالرغم من الاتهامات التي وجهت إليه ظل معتبراً مخالطة السلطان هي الطريق الصحيح للحد من أي استبداد يمكن أن يقع بالأمة، ولأن استشارة غير العالم هو ذهاب العلم الذي حذر منه رسول الله ﷺ.

٢- قبوله الهدايا والأموال:

لقد أخذ الامام مالك الأموال والهدايا من الحكام، لعدم وجود مصدر رزق خاص به، ولتفرغه للعلم والتعليم خاصة أن أغلب طلبة العلم كانوا من الفقراء، فكان الامام يصرف عليهم، ومن بينهم كان الامام الشافعي. «فقد سئل عن الأخذ من السلاطين. فقال: أما الخلفاء فلا شك - يعني أنه لابأس به - وأما من دونهم فإن فيه شيئاً».[١]

يرى الامام مالك أن المال الذي يأخذه من الحكام هو من حقه الطبيعي لأنه يقوم بعمل لايقل أهمية عن الجهاد في الثغور في سبيل نشر الدين.

إن إمام دار الهجرة، يفضل أخذ المال من الحكام، أفضل من مد يده إلى مادونهم، إننا نلاحظ أنه أخذ المال من الحكام لضرورة الحاجة، والتزامات الانفاق على طلبة العلم، وعلى الرغم من ذلك فهو يرى فيها شيئاً.

لقد سئل كثيراً عن هديا السلطان «فكان يقول لسائله: لاتأخذها. فيقول له أنت تقبلها. فيقول: أتريد أن تبوء بإثمي وإثمك».[٢]

إن أخذه من مال الحكام، لايعني مطلقاً، أنه سلوك صحيح، وهو يقر بهذا، لكنه لايستطيع أن يعيش حياة الزهد التي عاشها الامام أحمد بن حنبل، عندما رفض مال السلطان، ولم تكن عنده أموال أبي حنيفة فيستغني بها عن هدايا الحكام.

---

[١] أبو زهرة. مالك. ص٤٠.

[٢] م.ن، ص.ن.

٣- أمانته العلمية ومكانته الاجتماعية:

بالرغم من دخوله على الحكام وأخذه الأموال والهدايا منهم، فإنه كان أميناً على رواية حديث رسول الله ﷺ، فلم يكتم حديثاً يعرفه، لهوى في نفسه، أو تلبية من حاكم بالسكوت عن رواية حديث معين. لقد أصيب بمحنة ضرب فيها، وأهين - وهو عالم ومحدث مدينة الرسول - من أجل نشره وروايته لحديث رسول الله ﷺ: «ليس على مستكره طلاق».

إن الأمانة العلمية المنوطة بالفقيه جعلت الامام مالكاً يتحمل كل أنواع الاضطهاد والاهانة، في سبيل نشر العلم، وعدم كتمانه، حتى ولو طلب منه الحاكم ذلك، وهو الذي أغدق عليه كل أشكال الهدايا والأموال، فلم يستطع اسكاته، أو شراءه.

«فالعلماء من الفقهاء يمثلون رأي الشعب ورغبته، راضين أو كارهين منتبهين في وعي أو غير منتبهين، لأنهم لابد متحدثون عن الحقوق والواجبات، لكل من الحاكمين والمحكومين، وهم لابد مفتون في هذا عند كل مناسبة.. ولذلك يعتبر تاريخ هذه المحن هو صفحات تاريخ السلطة الشعبية، ضد الحاكم المستبد المتفرد، وهي بذلك صفحات في تاريخ الحرية الفكرية، لأن المسألة تبدأ وتنتهي عند قول يراد اخفاءه والاجبار على كتمانه».[1]

إن المكانة التي وصلها الامام مالك في المجتمع الاسلامي جعلت أبا جعفر المنصور، يطلب إليه مراقبة ولاته على الحجاز قائلاً له: «... إن رابك ريب من عامل المدينة، أو عامل مكة، أو أحد عمال الحجاز في ذاتك، أو في ذات غيرك، أو سوء أو شر بالرعية، فاكتب إلي بذلك. أنزل بهم مايستحقونهم. وهو يعد - مالكاً - شيخاً للخلفاء الذين جاؤوا من بعد المنصور، ولذلك كان لنصائحه في

---

[1] الخولي، أمين. مالك تجارب حياة. ص٢٠١-٢٠٢.

نفوسهم موضع أثر».[1]

فهو صاحب المكانة الموازية للحاكم حتى في المجلس. «يروى أنه قدم المهدي المدينة. فجاءه الناس مسلمين، فلما أخذوا مجالسهم، أستأذن مالك، فقال الناس: اليوم يجلس مالك آخر الناس، فلما دنا ونظر إلى ازدحام الناس قال: ياأمير المؤمنين أين يجلس شيخك مالك؟ فقال: عندي ياأبا عبد الله، فتخطى الناس حتى وصل إليه، فرفع المهدي ركبته اليمنى، وأجلسه بجواره».[2]

وبعد يبقى الامام مالك إنساناً يصيب ويخطئ ونظرتنا إليه كنموذج للفقيه، ليست نظرة منقبية، تنسينا انسانيته، بل لما مد من الجسور مع الحكام، وكان مخلصاً أميناً لقضايا الأمة، وعدم كتمانه العلم على الرغم من قبوله الهدايا والأموال، ثم الأهم من ذلك أنه لم يدع إلى الخروج على السلطة، ولم يبرر الخروج، بل رأى أن الاصلاح الاجتماعي، للمحكوم والحاكم أفضل عاقبة، من الثورة والخروج على الحاكم مهما كان شكله.

---

[1] أبو زهرة، محمد. الامام مالك. ص٦٥.

[2] م.س، ص٦٦